كمشتك
KAMASHTAK

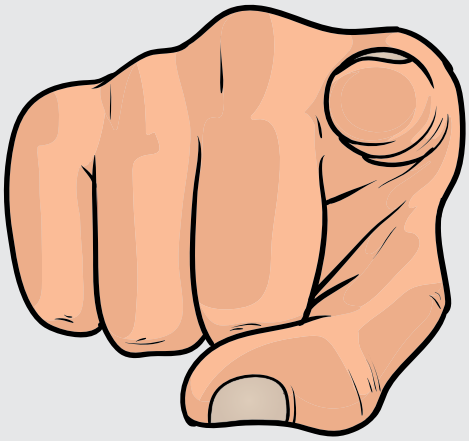

التقرير السنوي حول العمل الميداني لحملة كمشتك

٢٠١٣ – ٢٠١٤

ITvism
Because IT matters...

الجمعية المعلوماتية
لخدمة المجتمع المدني

FITNI METER
#كمشتك
عم تحرّض

مخالفات الوقوف في الاماكن العامة
PARKING VIOLATIONS
Public Spaces

حقوق المشاة
PEDESTRIAN RIGHTS

حالة الطرقات الإنارة
ROAD CONDITIONS
Street Lights

التقرير السنوي حول العمل الميداني لحملة كمشتك

حملة «كمشتك»

حملة كمشتك هي حملة مدنية تدمج بين العمل الميداني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، معتمدة على أساليب غير تقليدية وبسيطة بهدف تسليط الضوء ونشر الوعي حول مواضيع وقضايا مدنية عدّة ولاسيما تلك التي تدور في فلك حكم القانون والحكومة.

منطلقين من إيماننا بأن دور المواطن الفاعل هو ركيزة من ركائز النهوض في المجتمع، وأمام واقع اللامبالاة الإجتماعية الّتي يعيشها المجتمع اللبناني، رأينا ان نحاول إبراز أهمية الأثر الإيجابي لأي جهد يقدّمه اي مواطن إن كان ذلك على مستوى نشر ثقافة إحترام القانون والمواطنية، أم إن كان ذلك على مستوى ايضاح الاليات والقوانين التي تتيح لأي مواطن ان يبلّغ عن مخالفات او شكاوى للسلطات المعنية اما مباشرة او عبر موقع الحملة على الإنترنت www.kamashtak.com

يقول العالم ألبرت أينشتاين «العالم مكان خطر للعيش فيه ليس بسبب وجود الأشرار بل بسبب وجود أولئك الذين يرونهم و لا يفعلون شيئاً»، إن هذا القول ينطبق تماما عند الكلام عن التعدّيات والمخالفات الّتي ترتكب كلّ يوم دون ان يتحرّك احد في وجهها اكان من المواطنين انفسهم او من الجهات الرسمية المعنية بتنفيذ القانون وقمع المخالفات.

إن إهمال المخالفات وعدم محاسبة مرتكبيها ولو معنوياً يؤدي الى ترسيخ حق المخالفين بإرتكاباتهم وبتنا نرى مؤشرات وأمثلة كثيرة تدّل على ذلك، بل وقد يخاف او يخجل بعض الناس من التذمر امام المخالفين! «كمشتك» تسعى لأن تكون المنبر لكلّ مواطن غير راض عن المخالفات ويؤمن بأهمية تطبيق القانون على جميع المواطنين من دون تمييز او محسوبيات، من دون أعذار وتبريرات.

إنطلقت الحملة في نسختها الاولى في الربع الاخير من عام ٢٠١٢ وكان التركيز آنذاك على مشكلة السير في بيروت وتحديدا مشكلة الوقوف المخالف والعشوائي للسيارات. بعد نجاح الحملة وتركها اثرا ايجابيا لدى المواطنين، قررت الجمعية المعلوماتية لخدمة المجتمع المدني الإستمرار بهذا الجهد وتوسيع مروحة المشاكل الّتي تغطيها الحملة ميدانيا والكترونيا.

انطلقت النسخة الثانية من «كمشتك» في حزيران ٢٠١٣ وتم تنفيذ اربع حملات ميدانية تناولت المواضيع التالية:

١- مخالفات السير
٢- التحريض عبر وسائل الإعلام
٣- حالة الطرقات
٤- حقوق المشاة

يتضمن تقريرنا السنوي هذا ملّخصاً عن كلّ حملة مبرزا اهم النتائج التي وصل اليها فريق كمشتك من إحصائات ناتجة عن العمل الميداني واليات التبليغ او المشاركة التي تتيح لكل مواطن ان يؤدي دورا فاعلا امام الواقع المليء بالمخالفات واللامبالاة.

مخالفات السير في الاماكن العامة

لا نكشف سراً إن تحدثنا عن حجم أزمة السير التي تعاني منها بيروت ومداخلها، ولن نسهب بالكلام عن حجم الخسائر والضرر الناتجين عن ازدحام السير ابتداءً من هدر الوقت والوقود وصولا إلى توتر الأعصاب لدى شريحة كبيرة من المواطنين.

قد يكون التعليق الاول لدى كل جهة مطلعة أو معنية بموضوع أزمة السير أن هنالك مشاريع قوانين وحلول قد صيغت ثم عرقلت أو بأفضل الأحوال تنتظر الروتين الإداري. إذ إننا نحترم هذا الرد ونتمنى ان نرى هذه المشاريع منجزة وفعالة، نحتفظ بالحق بتسليط الضوء على بعض الزوايا المتعلقة بأزمة السير والتي لم نجد مبررا لعدم العمل على معالجتها.

لا نقلل من أهمية تطوير البنى التحتية وتحسين النقل العام وغيرهما من مواضيع وحلول، إنما نضيء على ما هو واقع يومي من فلتان وعدم إحترام للقوانين بمواجهة تساهل وتقصير أحيانا من قبل الجهات القيمة على تنفيذ القانون من قوى أمن داخلي أو شرطة بلدية او أياً كانت الجهات والسلطات المعنية.

إنّنا نواجه ازمة على مستويي الحوكمة وحكم القانون!

إن ازمة السير والمواقف، كما العديد من المشاكل الّتي يعاني منها لبنان، تتأصل من ازمة اكبر وتنتج عن ثلاثة عوامل كالتالي:

أولاً– ضعف في تنفيذ القوانين من جهة السلطات المعنية

يندر أن تجري نقاشاً مع مسؤول في الدولة اللبنانية دون أن يأتي على ذكر كلمة « الأولويات» عندما تسأله عن منهج تطبيق القوانين المتعلقة بالسير، و غالبا ما تأتي هذه الكلمة كمنفذ للهروب من تحمل المسؤولية حيث يتم التذرّع بسلم الأولويات لدى الدولة اللبنانية (الأمنية والإقتصادية والإجتماعية. إلخ...) وأولوية إنجازها في مقابل التساهل في تطبيق القوانين الأخرى وبالأخص قانون السير.

إن قانون السير الجديد رقم (٢٤٣ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٥) هو قانون وضع لتصحيح الوضع السابق المرتكز على قانون عام ١٩٦٧ وتضمّن تحسينات جمة لبعض البنود غير المناسبة للوضع الحالي حيث زاد عدد المركبات الالية حوالي الثمانية أضعاف مقارنة بالعام ١٩٦٧ وأنشأت مجمعات سكنية جديدة وشقت طرق وحفرت أنفاق وتبدلت أوجه المدن اللبنانية كافة حيث كثرت مسببات أزمات السير.

بينما تتشارك قوى الأمن الداخلي والبلديات مسؤولية فرض القوانين، يبقى التطبيق مجتزأ لاسيما في العاصمة بيروت التي تشكّل الثقل الديموغرافي والإقتصادي للبنان، إذ أنّ توزيع المسؤوليات بين الجهات المولجة تطبيق قانون السير لا تزال غير واضحة المعالم ويواكبها تخبط و تبادل في تحميل المسؤوليات. بينما تكثر الامثلة في هذا المجال من حديث عن حال الطرقات وفعالية الاشارات الضوئية وغيرها من عوامل تدخل في معادلة ازمة السير، نجد ان الاجدر في تقريرنا هذا الاكتفاء بذكر مسألة عدم توفر العديد الكافي المتفرغ والمؤهل لتنفيذ قانون السير وملاحقة مخالفيه، الامر الذي يسبب اجتزاءً في تنفيذ القانون والتمييز في تطبيقه بين منطقة واخرى.

يبقى تحدي فرض وتطبيق قانون جديد بعد أكثر من اربعين سنة على اخر قانون ساري هو مهمة صعبة تحتاج إلى جهد مواكب، وصعوبة هذه المهمة تكمن في أن القانون القديم لم يكن أصلاً مفعّلاً بالشكل المطلوب لأسباب عدة، منها المرتبط بالحرب الأهلية والوضع غير المستقر ومنها ما هو مرتبط بالتراخي من قبل أجهزة الدولة في تنفيذه. أمام الدولة اللبنانية تحديًا مزدوجًا، فمن جهة عليها فرض هيبة القانون من خلال البدء بالتطبيق الفعلي الدائم غير الموسمي ومن الجهة الأخرى يترتب عليها محو اثر أربعين سنة من التراخي والتغاضي عن المخالفين مما أنتج ثقافة التباهي بخرق القوانين واعتبار الامر نوعاً من الحذاقة.

ثانيا– عدم إحترام القانون من قبل بعض المواطنين

إن المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة اللبنانية، يقابلها مسؤولية مماثلة على عاتق المواطن والتي تتمثل بإحترام القوانين وعدم إرتكاب المخالفات مما يتمم ويسهل عمل السلطات من ناحية معالجة أزمة السير. إن كثرة المخالفين الذين يستغلون غياب الحساب تفاقم الأزمة وتضاعفها.

نركز بشكل كبير على دور كل مواطن لاسيما وأن النهج الذي يسلكه كل منا لا يرتبط بحلول بعيدة الامد وذات تكلفة عالية، إنما يتعلق بسلوك واخلاقيات السائقين وقناعتهم بوجوب عدم المخالفة.

ربما هو السهل الممتنع يتجسد بإحترام الأنظمة وسرعان ما نرى الأثر الإيجابي، فإن غاب العقاب القانوني المفترض أن يردع المخالفين فلا تغيب النتيجة المباشرة للمخالفة الا وهي عقاب جماعي لكل من قرر القيادة في شوارعنا، إذ إن الزحمة التي يعاني منها الجميع سببها سلوك جماعي يتباهى بالمخالفة ولا يكترث بالعواقب. هنا نجد انفسنا بأمس الحاجة الى حملات توعية تستهدف جميع شرائح المجتمع وتبيّن مدى أهمية إحترام القوانين وتمحو الاعتقاد ب»ذكاء» المخالف و «غباء» من يحترم القانون.

إن غياب القدوة لدى المجتمع اللبناني، لهو عامل أساسي يساهم في انتشار ثقافة الإستهزاء بالقوانين. حيث أن المجتمع

مخالفات السير في الاماكن العامة

إعتاد على مشهدية إزدراء القوانين من قبل المسؤولين و الشواهد على ذلك كثيرة، كتغاضي شرطي سير عن تحرير مخالفة لنجل مسؤول، أو تجاوز موكب نائب لإشارات المرور، أو إعفاء أحدهم من دفع غرامة عن فعل ما فقط لأنه يمت بصلة قربى لفلان أو علان من المسؤولين. إن كل ذلك يوحي للمواطن وكأن كل القوانين قد صنعت لكي تخرق من قبل من هم أعلى شأناً، وبالتالي يخالف الكثيرون بهدف الشعور بالتميز والتفوق على كل مواطن ملتزم بالقوانين.

ثالثا – لامبالاة إجتماعية أم ازمة ثقة؟

يسود الإعتقاد بأن معظم اللبنانيين تواقين لمخالفة القوانين وأن القاعدة تكمن في الفوضى والإستثناء في الإلتزام. لكن التدقيق في هذا الإعتقاد يقود إلى إستنتاج واضح أن صوت المخالفين يعلو على صوت أولئك الذين يحترمون القانون، لذلك تظهر المخالفة وكأنها هي الغالبة. إن أثر المخالفة المباشر هو مضاعف مقارنة بأثر أي عمل يحاكي الإلتزام بالقانون. فمثلا ركن سيارة بطريقة عشوائية على جانب الطريق ممكن أن يؤدي إلى إختناق مروري يمتد مئات الأمتار ولكن هل يبادر المخالف لإزالة مخالفته؟ كلا و هل يبادر المواطنون إلى التبليغ عنه؟ غالبا لا!

هنا تكمن المشكلة وهي أن الدولة لم تخلق ذلك المناخ من الثقة بأن التبليغ سيؤدي إلى حل المشكلة ومحاسبة المرتكب. ففي الحالات النادرة التي يتم التبليغ فيها عن مخالفة يصطدم المواطن بغياب الآلية الواضحة للتبليغ وبترامي المسؤوليات بين الجهات المختلفة، فيسقط البلاغ وتبقى المخالفة.

قد نتفهم مدى احباط بعض الناس الذي أوصلهم الى حد اليأس واللامبالاة بما يجري من حولهم، مما يعزز الأمر الواقع المفروض من قبل المخالفين من جهة والسلطات المعنية من جهة أخرى، ولكن لا بد من الإشارة إلى مدى خطورة هذه السلبية إذ أنها تضع المخالف والشاهد على المخالفة في نفس الخانة. السكوت عن الباطل لا يمكن تصنيفه ضمن خانة الحياد بل انه يقع مباشرة في منزلة التشجيع على المخالفة.

كمشتك هي حملة مدنية اطلقتها الجمعية المعلوماتية لخدمة المجتمع المدني(ITvism) في شهر ايلول من العام ٢٠١٢. دامجةً بين العمل الميداني وتكنولوجيا المعلومات، ترتكز الحملة على توثيق المخالفات عبر هواتف ذكية تتيح الحصول على الموقع الدقيق لمكان التقاط الصورة بهدف تخزينها على الموقع المخصص للحملة www.kamashtak.com حيث يتم عرضها على خارطة تفاعلية ويتم تصنيفها بحسب نوع المخالفة.

في الشق الميداني من عمل الحملة، يقوم المتطوعون برصد وتوثيق مخالفات محددة لقانون السير لاسيما تلك التي تتعلق بطريقة الركن العشوائي للسيارات وعلى وجه التحديد:

- التوقف في اماكن مشار اليها بـ»ممنوع الوقوف»
- التوقف المزدوج
- التوقف على منعطف او تقاطع
- التوقف على الرصيف
- التوقف في مكان مخصص لذوي الإحتياجات الخاصة

إن إختيار هذه المخالفات لم يكن عشوائيا بل أتى بعد تحديد المخالفات الاكثر تكراراً وتسببا بإزدحام السير او التعدي على

مخالفات السير في الاماكن العامة

حقوق المشاة. لقد أُخذ بعين الاعتبار إحتمال الجدل حول المخالفات المرتكبة وبالتالي تم استبعاد كل ما هو قابل للنقاش والاجتهاد اللذان يبرع بهما المخالفون، فلم يتم توثيق إلا الحالات التي تظهر بوضوح ولا تحتمل أي جدال.

عند رصد سيارة مخالفة، يوضع ملصق عليها يشير بأن السائق قد إرتكب مخالفة مع عبارة كمشتك وتعليمات لكيفية الإطلاع على تفاصيل المخالفة، بذلك يكون العمل الميداني إكتمل بإيصال رسالة مباشرة للمخالفين بأن هنالك من ينزعج من تصرفاتهم ولا يسكت عنها، بل يبلغ عنها ويوثقها.

أما في الشق المتعلق بالموقع الالكتروني، فإن تخزين المعلومات بشكل مركزي يتيح الإطلاع على مجمل المخالفات ويسمح بإستعراضها على الخريطة التي تبين أماكن المخالفات ونوعها بطريقة سهلة وفعالة، كما يحفظ تفاصيل كل حالة بمفردها كصورة المخالفة ومكان وقوعها ورقم اللوحة. كما يسهل الموقع الاكتروني إمكانية نشر الحالات الموثقة عبر مواقع التواصل الإجتماعي بهدف نشر الوعي وإثارة النقاش حول مواضيع هامة كحكم القانون والمسؤولية المجتمعية عند الأفراد ومبادئ المواطنة الصالحة.

إن موضوع مخالفات السير كغيره من المواضيع التي تنوي الحملة أن تعالجها، كحقوق المشاة ووضع الطرقات ومواضيع أخرى تقع ضمن مروحة الأسباب المؤدية لمعاناة المواطن، ما هو إلا مدخلاً لتسليط الضوء على أهمية دور المواطن في نشر ثقافة إحترام القوانين والمطالبة بالحقوق إيمانا بأن صوت المواطن الصالح الذي إعتاد السكوت عن التعديات إن عاد وارتفع فسيكون كافيا لردع المخالفات ودفع الجهات المعنية للقيام بمسؤولياتها على نحو أفضل وأفعل.

أخيرا وليس أخراً، نعي تماما أن المسؤولية لا تقع على المواطن حصريا ولذلك تتوجه الحملة إلى صانعي القرار والمشرعين لتطالب بإيجاد الحلول لما يتكرر من مخالفات وعدم إهمال هذه المشاكل كما نركز ايضا على مدى إستجابة هذه الجهات عند ما يتم إبلاغها بأية مخالفة تقع ضمن صلاحياتها.

نتائج العمل الميداني:

منذ إنطلاق «كمشتك» تم تنظيم حملتين ميدانيتين، الأولى في شهر ايلول من العام ٢٠١٢ وإستمرت لمدة ستة أسابيع ونتج عنها رصد حوالي الخمسة ألاف مخالفة في مناطق بيروت المختلفة. بعد حوالي العام، وتحديدا في شهر اب من العام ٢٠١٣ تم إطلاق الحملة المدنية الثانية التي إستمرت حوالي الستة اسابيع ايضا ونجحت برصد وتوثيق ما يقارب السبعة ألاف مخالفة ضمن مدينة بيروت ما عدا المخالفات المرسلة من المواطنين.

في التالي سوف نستعرض تفصيليا نتائج الحملة الميدانية الثانية من ناحية توزع المخالفات حسب نوعها.

جدول توزع المخالفات حسب النوع:

نوع المخالفة	العدد
التوقف في اماكن مشار اليها بـ"ممنوع الوقوف"	2905
التوقف المزدوج	1551
التوقف في مكان مخصص لذوي الاحتياجات الخاصة	28
التوقف على الرصيف	1038
التوقف على منعطف او تقاطع	1231
مختلف	43

تقسيم المخالفات حسب النسب المئوية:

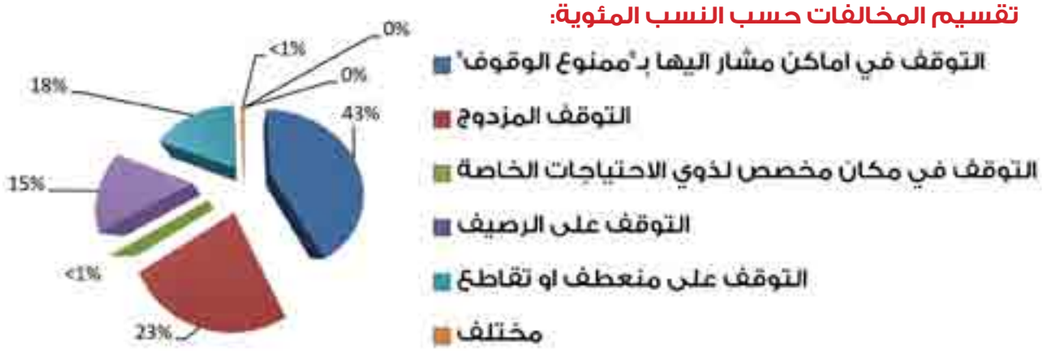

التوزيع الجغرافي للمخالفات

إشارات ممنوع الوقوف لا تعني شيئًا للمخالف او الشرطي على حد سواء

تبين الارقام ان حوالي ال ٤٣٪ من المخالفات ترتبط بسيارات مركونة في أماكن مشار اليها بممنوع الوقوف في مختلف شوارع بيروت، حتى بات المخالف والشرطي مستسلمان لهذه المخالفة حيث نادرا ما يتم تحرير محاضر ضبط بحق المخالفين. الجدير بالذكر ان في بعض شوارع بيروت يوجد جهة من الطريق مخصصة للوقوف مقابل بدل"Park Meter " ويتم الركن في هذه الجهة بشكل قانوني، ولكن الجهة المقابلة غير المخصصة للركن ومشار اليها بذلك باتت عبارة عن موقفا مجانياً.

إشارة ممنوع الوقوف

التوقف على الرصيف: حق المشاة الضائع

تشكل هذه المخالفة تعدياً واضحاً على القانون وحقوق المشاة، فالرصيف ملكية عامة وجدت لخدمة المواطنين وإستعماله لغير وجهته يشكل عائقا أمام المشاة تعرض حياتهم للخطر وتدفعهم لإستعمال الطرق للتنقل مما يؤدي إلى حوادث مميتة أحياناً. كما التوقف المزدوج، باتت هذه المخالفة نمطاً شائعاً يتبعه الكثير من السائقين الذين يقدمون مصلحتهم الشخصية عبر إحتلالهم الأماكن المخصصة للمشاة في ظل تراخي قوى الأمن الداخلي والشرطة البلدية في قمع هذه المخالفات. لا يفوتنا التعديات الأخرى التي تطال الأرصفة كالمحال التجارية ومستوعبات النفايات وغيرها ولكن في بحثنا هذا نركز بشكل خاص على السيارات والأليات.
يقع المواطن في حيرة عند مواجهته تعدياً على الرصيف، إذ تضيع مسؤولية قمع هذه المخالفات وإزالتها بين قوى الأمن الداخلي والشرطة البلدية و تبقى المخالفة دون أي محاسبة.

في الخريطة ادناه نرى توزع المخالفات المدرجة تحت خانة «وقوف على الرصيف»:

الوقوف المزدوج من اهم اسباب ازدحام السير و أسهلها حلاً

في ظل كثافة السيارات العالية في بيروت حيث يقدر عددها ما يقارب الأربعمئة الف سيارة ما بين سكان ووافدين الى العاصمة، وبالتوازي مع أزمة المواقف في معظم المناطق، يظن الكثيرون ان التوقف المزدوج ولو لفترة قصيرة هو حلا مناسباً لمشكلتهم دون ان يعوا مدى تأثير ذلك على حركة السير عموما حيث يقومون بتضييق شوارعاً تغص أصلاً بالاف السيارات ولا تحتمل خسارة مسرباً بسبب التوقف غير القانوني، كما ان هذا الامر الذي يتكرر يؤدي الى إزدحام يمتد الى كيلومترات واحيانا يشلّ حركة السير في مناطق بأسرها.
كما يشكّل التوقف المزدوج عائقاً امام الاليات الكبيرة كالشاحنات ولاسيما سيارات الاطفاء والاسعاف الّتي يتعذر عبورها في العديد من الأحياء والمناطق.

في الخريطة ادناه نرى توزع المخالفات المدرجة تحت خانة مكان مشار اليه بـ«ممنوع الوقوف»

مواقف ذوي الإحتياجات الخاصة: اللامبالاة المزدوجة

إن قلة عدد المخالفات المرصودة في هذه الفئة ليس بدليل على إحترام المواطنين لحقوق ذوي الإحتياجات الخاصة، بل تبين لنا من خلال العمل الميداني أن ندرتها تعود أصلاً لقلة المواقف المخصصة لهذه الفئة. ومن جهة أخرى يلاحظ أن القوى الأمنية والأمن الخاص في المراكز التجارية يتساهلون مع المخالفين.
كما لاحظنا انه من الصعوبة إمكان ضبط هذه المخالفات بسبب غياب بطاقات التعريف الخاصة بذوي الإحتياجات الخاصة على السيارات مما يصّعب مهمة المراقبين بالتمييز بين من يحق له الركن وبين المتعدي.
يمكن إعتبار هكذا نوع من المخالفات بمثابة مخالفة مزدوجة، الأولى يعاقب عليها القانون و هي إستعمال مكان للركن غير مخصص أصلاً للمخالف و الثانية مخالفة معنوية تتمثل بالتعدي على حق من حقوق فئة معينة من المجتمع لا تستطيع حلاً اخراً.

في الخريطة ادناه نرى توزع المخالفات المدرجة تحت خانة «وقوف مزدوج»:

التوقف على منعطف أو تقاطع: الأغلبية لا تعلم أنها مخالفة!

إن إختيارنا لهذه الفئة من المخالفات جاء للإضاءة على واقع جهل الكثيرين بقانون السير، حيث يلتقت قانون السير إلى هذه المسألة ويخصص لها فقرة خاصة ومفصلة تشرح أهمية عدم التوقف على المنعطفات والتقاطعات مع تحديد المسافات التي يجب إحترامها.

تبين لنا أثناء بحثنا وخلال عملنا على الأرض أن معظم المخالفين لا يعلمون ذلك، حتى أن بعض المؤسسات التجارية تمكنت من من الحصول على ترخيص من البلديات يجيز لهم إيقاف السيارات على منعطف.

التوقف على منعطف أو تقاطع

في الخريطة ادناه نرى توزع المخالفات المدرجة تحت خانة «وقوف على منعطف أو تقاطع»:

الخلاصة

في نهاية هذا التقرير نتعمد أن نبتعد عن تقديم أي توصيات إذ اننا لا ندعي الخبرة ولا نتحمل مسؤولية إيجاد الحلول، إذ أن مشكلة السير و مثيلاتها من المشكلات يبقى حلها أو معالجتها من واجب الدولة اللبنانية و مؤوسساتها، وفي حالة محتوى تقريرنا لا بد من تحميل المسؤولية أيضاً لبلدية بيروت لأنها المعنية مباشرة بتبعات أزمة السير التي تتسبب بمعاناة سكانها و الوافدين إليها يومياً. كما يجدر الذكر أن هنالك العديد من الجمعيات الأهلية المهتمة بإيجاد حلول لأزمة السير والتي دعمت مبادرات تعنى بتحسين النقل المشترك وكما ذكرت بلدية بيروت بلسان رئيسها الدكتور بلال حمد أن هناك مقترحات ومشاريع قيد الدرس كإنشاء مواقف عمومية ضخمة في أكثر من منطقة في بيروت وعند مداخلها و لكن كل ذلك يبقى رهن الروتين الإداري من جهة والأخذ والرد بين مقترحي الحلول والجهات المعنية بدراستها والتخطيط لها. إن إفترضنا فعالية هذه الحلول والمقترحات لا يمكن أن نغفل عن طول المدة التي تستغرقها مرحلة التخطيط والتنفيذ والتي قد تطول لسنوات، وبالتالي لا بد من العمل بشكل موازي بما هو موجود أصلاً من قوانين وجدت لتنظم حركة السير ولم تنفذ بشكل فعال حتى وقتنا هذا ولا تحتاج أي مدة زمنية أو موارد إضافية إنما تحتاج جهداً مضاعفاً وجدية بالغة من جهة الدولة لتدعيم ثقافة حكم القانون وإحترامه.

تأتي هذه الخلاصة بعد ملاحظات سجلناها أثناء عملنا الميداني في مدينة بيروت، فعلى سبيل المثال تحسنت حركة السير وتقلص عدد المخالفات المرصودة في الأيام التي تلت تفجيرات الرويس وطرابلس (آب ٢٠١٣) حيث كان اثر الهاجس الأمني كبيراً وظاهراً على الجهات التالية:

- المخالفين: خوفاً من الإشتباه بسياراتهم وتفهمهم للهاجس الأمني المسيطر على البلد، بات معظم من يخالفون عادةً أكثر تجاوباً مع القوى الأمنية ومع كل من يساهم بتنظيم حركة السير.
- القوى الأمنية: تحت وطأة الوضع الأمني لوحظ إزدياد الإحساس بالمسؤولية والإنضباط لدى هذه القوى إذ أصبحت أكثر صرامة في تنفيذ القانون من جهة وأكثر إستجابة لشكاوى المواطنين التي تبلغ عن سيارات مشتبه بها.
- المواطن: لوحظ إرتفاع الإحساس بالمسؤولية لدى المواطن العادي وتجسد ذلك بأعداد غير مسبوقة من بلاغات تقدم بها المواطنين بحق سيارات مشتبه بها وغالباً ما كانت هذه السيارات مركونة بشكل يثير الشك. رغم أن الدافع الذي حرك المواطنين لتقديم هذه البلاغات يبقى الخوف من التفجير، لا بد من الإشارة إلى أن تجاوب القوى الأمنية مع هذه البلاغات وأخذها على محمل الجد كان له الدور الأهم في تشجيع المواطنين على القيام بواجبهم والتبليغ عن المخالفين.

أيام عدة بعد الإنفجارات ومع تلاشي الهاجس الأمني عادت نسبة المخالفات وإرتفعت إلى معدلها السابق في ظل عودة التساهل من قبل القوى الأمنية، وكأنه يجب أن يقتل الأبرياء ويحل الرعب ليقتنع اللبناني، شرطياً ومواطناً، بأهمية القوانين.

ختاماً، لوحظ نمطاً في سلوك المخالفين الذين يلمون بالقوانين ويجاهرون بمخالفتها دون أي إكتراث يقيناً منهم بأنهم لن يحاسبون وكثيرين منهم واجهوا فريق حملة كمشتك بسؤالهم عن مدى قانونية تصوير المخالفات من قبل جمعية مدنية وإشارتهم أن الفريق لا يملك تفويض من الدولة لرصد تلك المخالفات و تكرار الجملة المعتادة: «أنتم لستم الدولة، فلتأتي الدولة وتحاسبني»...

إنطلاقاً من ذلك سنكون صدأ لتلك الصرخة المحقة بمضمونها والمراوغة في إستعمالاتها ونقول بدورنا: «أين هي الدولة من هؤلاء»...

FITNI METER
كمشتك عم تحرّض

فتنة ميتر - أداة لقياس وتقييم مدى التحريض عبر وسائل الإعلام - «كمشتك عم تحرّض»

نعي تماماً عند الكلام عن وسائل الإعلام ومهنيتها، أن هنالك عوامل عدّة تؤثر في هذا الأداء ومنها التنافس على نسبة المشاهدة والأجندات السياسية وتبعية المؤسسات الإعلامية الحزبية والطائفية.
مع إدراكنا التام لهذا الواقع، نتناول زاوية محدّدة في ما يخصّ وسائل الإعلام اللبنانية الا وهي التحريض التي تمارسه يومياً، سواء كانت هذه الوسائل مطبوعة أو مرئية أو مسموعة أو إلكترونية. ولكن اللبنانيون يتغاضون عن هذا السلوك في شكل شبه كامل، بدليل أنّ هذه الممارسات مازالت مستمرة منذ فترة زمنية طويلة ولم يُحاسَب أي صحافي أو إعلامي على مشاركته في التحريض على الفتنة والنزاعات الداخلية، فثقافة المحاسبة من جانب الجمهور لم تصبح شائعة بعد، ويحدّها الكثير من العوائق، لكنّ هذه الحال يمكن أن تتغيّر في السنوات المقبلة مع اهتمام منظّمات المجتمع المدني بموضوع الإعلام وكيفية حفاظه على السلم الأهلي.
من هنا انطلقت مبادرة فتنة ميتر «كمشتك عم تحرّض» حيث قامت الجمعية المعلوماتية لخدمة المجتمع المدني (ITvism) ببرمجة وإطلاق موقع الكتروني يتيح لكل فرد في المجتمع ان يقيّم محتوى البرامج السياسية على المحطات اللبنانية وذلك بقياس مدى إثارتها للفتنة او سعيها لتهدئة النفوس. بذلك يكون الموقع بمثابة مرصد مفتوح يضع جميع الوسائل الاعلامية والاعلاميين انفسهم امام امتحان المهنية ورأي المشاهد بعيدا عن العصبية الطائفية والسياسية.
توفّر هذه المبادرة في لبنان للمرّة الأولى أداة لقياس التحريض على الفتنة في الإعلام المحلي، وذلك عبر تصويت الجمهور ولجنة من الخبراء الإعلاميين على مضامين إعلامية لتحديدها ضمن الفئات التالية: «فتنوي»، «فتنوي إلى حدّ ما»، «محرّض»، «محايد»، «مهدئ»، «رزين» أو «من دعاة السلام». وبعد جمع أصوات الجمهور واللجنة، يمكن تصنيف المادة الإعلامية ومدى مساهمتها في التحريض.
من الجدير بالذكر ان المبادرة كانت قد بدأت بقياس رأي الجمهور وحده، لكن تبيّن أنّ هناك تعادلاً في التصويت، لأنّ المواطنين يصوّتون وفق انتماءاتهم الحزبية او الطائفية ممّا ادّى الى الاعتماد على لجنة من الصحافيين والخبراء الإعلاميين لمشاركة الجمهور في التصويت أيضاً لضمان الرأي المهني الشفاف في نتائج التصويت.
إن مبادرة «فتنة ميتر» لم توجد لمحاسبة الصحافيين والإعلاميين أو التشهير بهم، بل هي تهدف الى التوعية وإبراز «التغذية الراجعة» الخاصة بالرسائل الإعلامية، بما أنّ هناك الكثير من العاملين في مجال الإعلام الّذين لا يهتمون كثيراً لتأثيرهم على الجمهور وردود الفعل التي تردهم بعد قيامهم بالتحريض.
بينما نحترم مفهوم الحرية الإعلامية لكنّنا نسعى أيضا لإرساء مفهوم الحرية المسؤولة، فليس المطلوب أبداً تقييد الحريات الإعلامية، بل دفع الجمهور ليؤدي دوره على صعيد عملية الاتصال والتواصل، فيبلّغ عن التحريض ونأمل أن يصل الصحافيون والإعلاميون أنفسهم يوماً إلى الطلب من جمهورهم أن يقيّم أداءهم عبر أداة «فتنة متر»، لأنّ ذلك يعبّر عن الكثير من المسؤولية.

للبحث عن مخالفة

١- زور موقع: Visit:www.kamashtak.com

٢- إبحث عن المخالفات في خانة البحث العام
Search for Violations

٣- للبحث المتقدّم، إضغط على شعار كمشتك
Advanced Search

٤- في حالة البحث المتقدّم: Advanced Search

للتبليغ عن مخالفة

١- سجّل دخولك

٢- إضغط على: Report A Violation

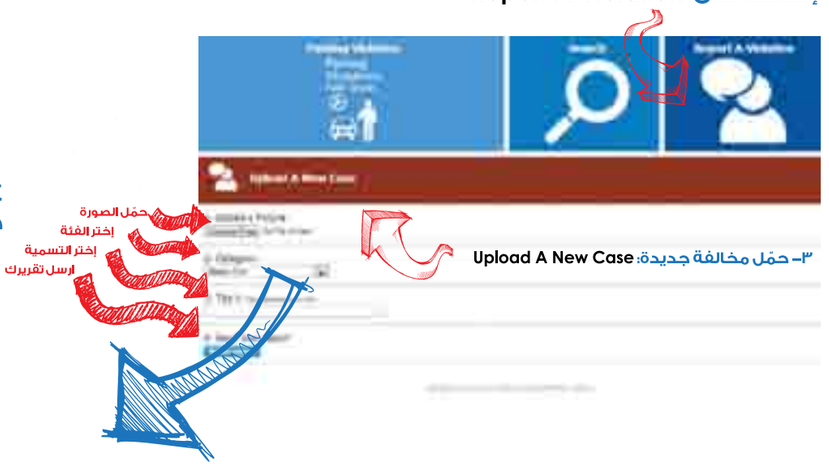

٣- حمّل مخالفة جديدة: Upload A New Case

٤- أنواع المخالفات المدرجة ضمن الفئات:

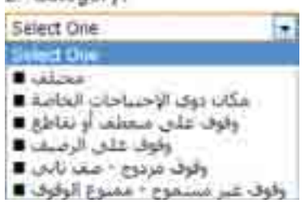

FITNI METER
كمشتك عم تحرّض

إمتد عمل حملة «كمشتك عم تحرض» في مرحلته الأولى على مدى ستة أشهر من شهر كانون الأول ٢٠١٣ وحتى شهر حزيران ٢٠١٤.

قام فريق عمل الحملة بمشاهدة وتحليل أغلب البرامج التلفزيونية السياسية والحوارية ومن ثم تحميلها على الموقع الإلكتروني .www fitnimeter.com لإتاحة المجال لتقييمها من قبل الجمهور.

الجدير ذكره أن بعض البرامج التي إحتلت المراتب الأولى في معظم الأشهر كما سيظهر في النتائج، هي برامج ذات طابع موجه لإنتقاد الطرف الأخر المغاير لسياسة المحطة المنتجة له، لذلك كان من الطبيعي أن يحتل برنامج «دي أن أي» الذي يعرض على محطة المستقبل المراتب الأولى نظراً لطبيعته المغايرة لطبيعة البرامج الحوارية التي تستضيف ضيوف من مختلف المشارب والتوجهات ويحدث أن تناقش في بعض الأحيان مواضيع ثقافية و إجتماعية مما يبعد عنها شبهة التحريض الدائم.

كما أن إحتلال تلفزيون لبنان لذيل الترتيب دائماً، يعود لكون برامجه موجهة من قبل وزارة الإعلام مما يضفي عليه طابع الحيادية بالإضافة إلى أن الفترة المغطاة في حملتنا كانت فترة هدوء سياسي نسبي (تشكيل حكومة جامعة، غياب شبه تام للتفجيرات، الخ ...). مما يدل على أن إرادة الدولة عندما تفرض ولو ضمن حدود الطلب وليس الضغط على وسائل الإعلام، فإنها لا بد وأن تثمر إنخفاض في معدل التوتير المذهبي والطائفي.

في ما يلي، نستعرض نتائج الحملة للأشهر الستة ضمن فئتي المحطات الأكثر فتنوية والبرامج الأكثر فتنوية.

نتائج شهر كانون الثاني ٢٠١٤

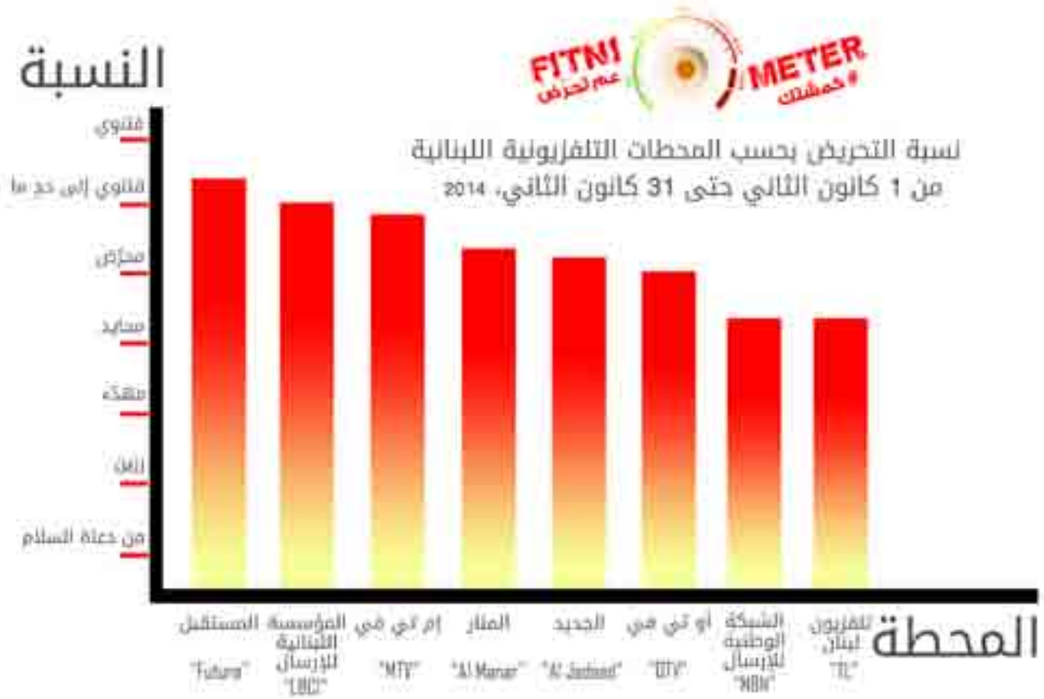

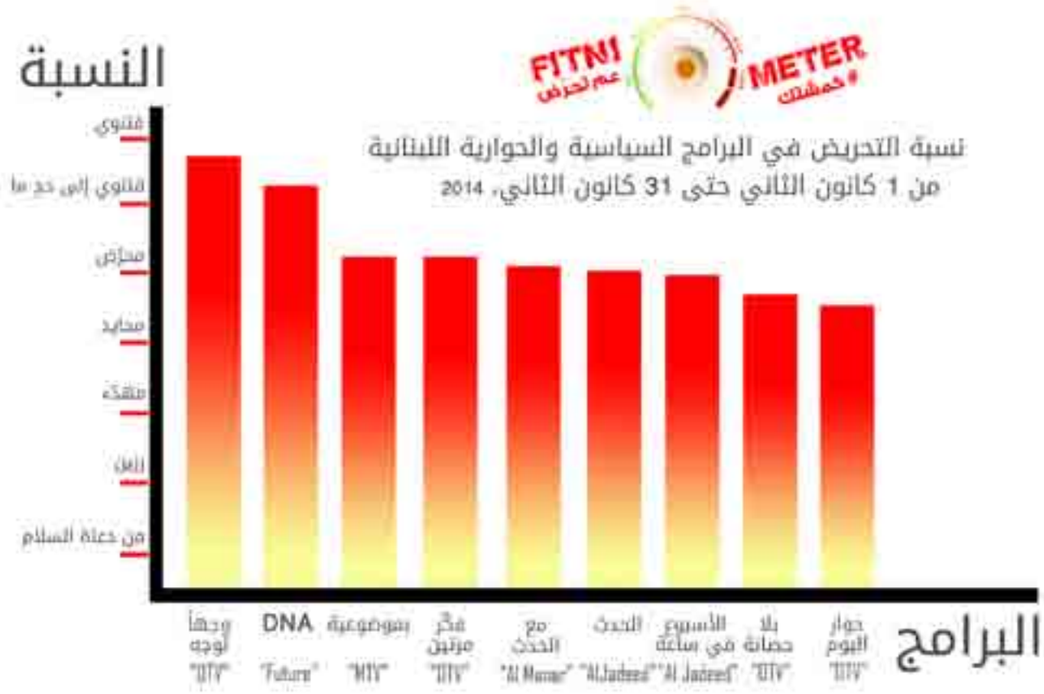

نتائج شهر شباط ٢٠١٤

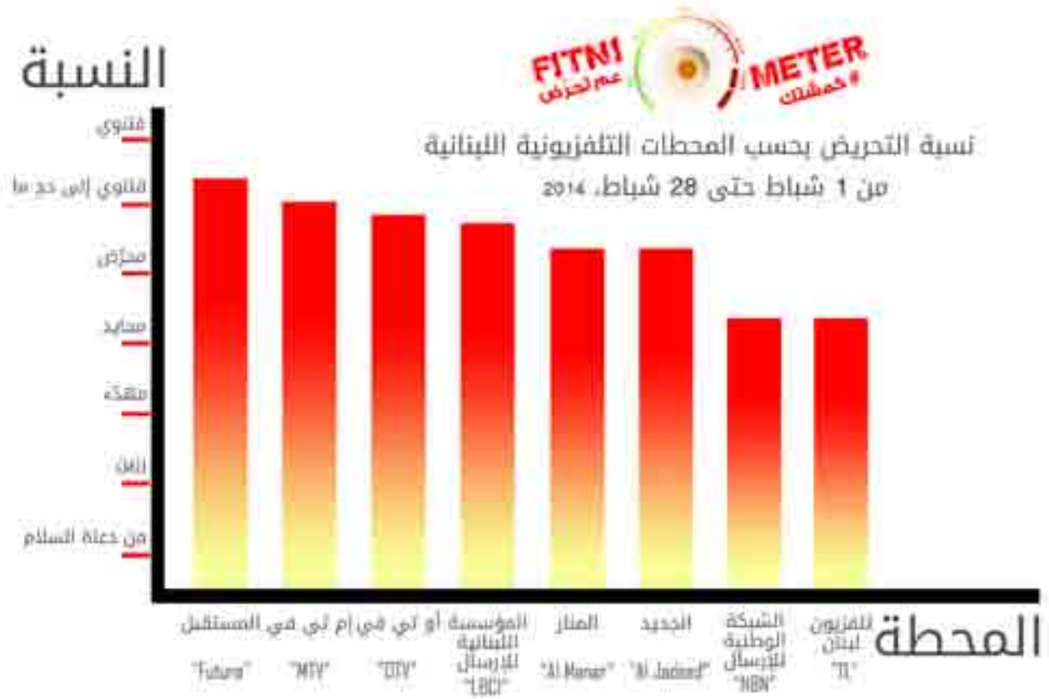

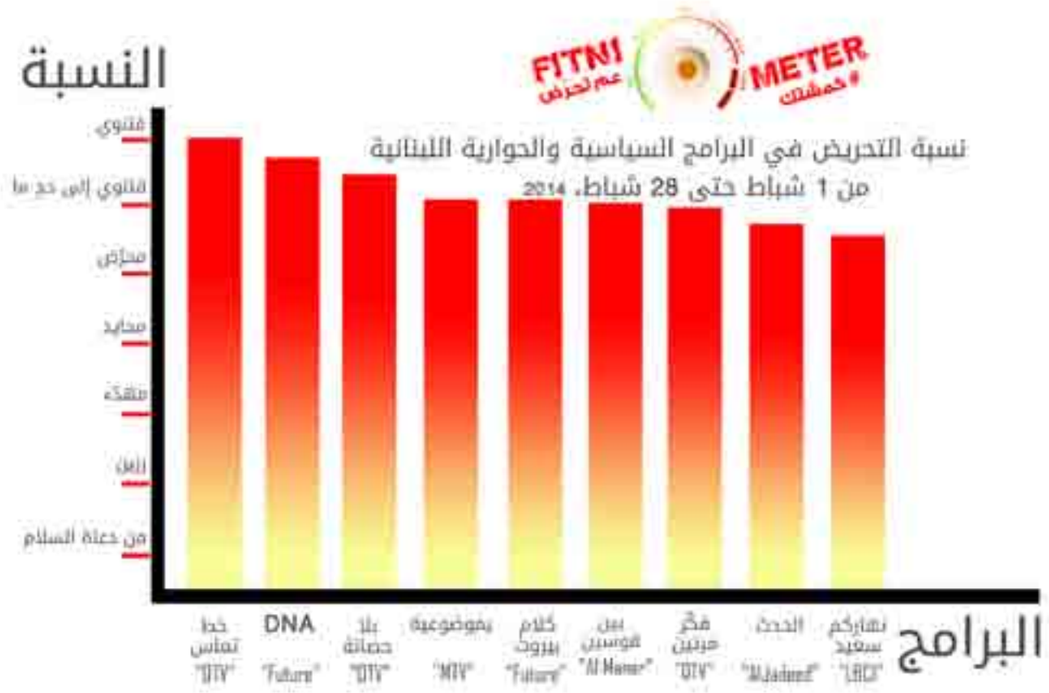

نتائج شهر آذار ٢٠١٤

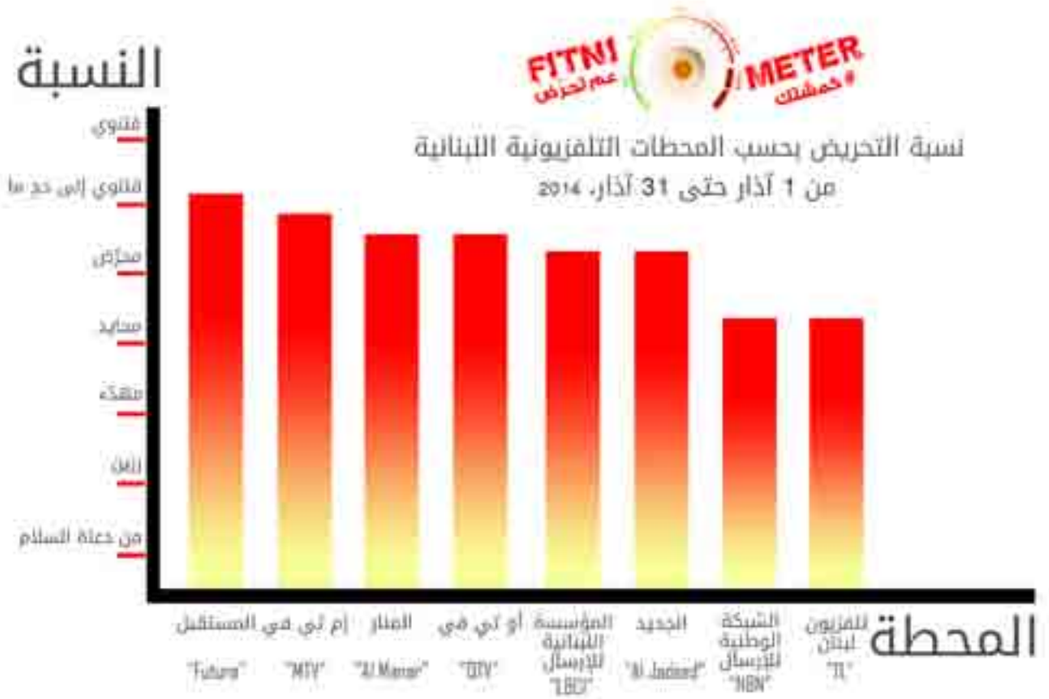

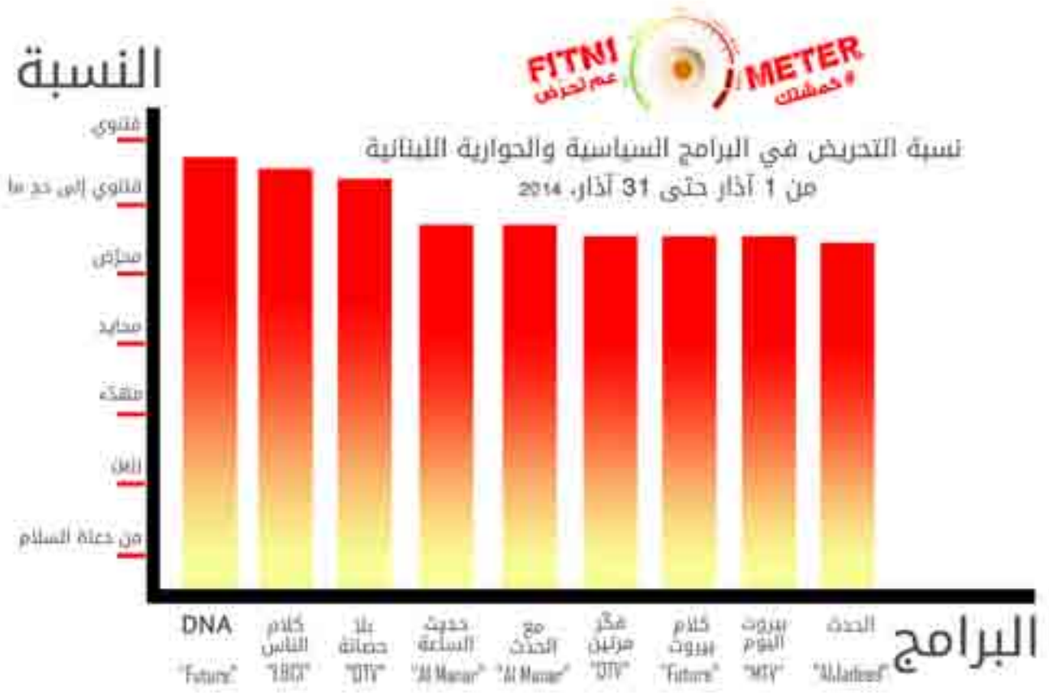

نتائج شهر نيسان ٢٠١٤

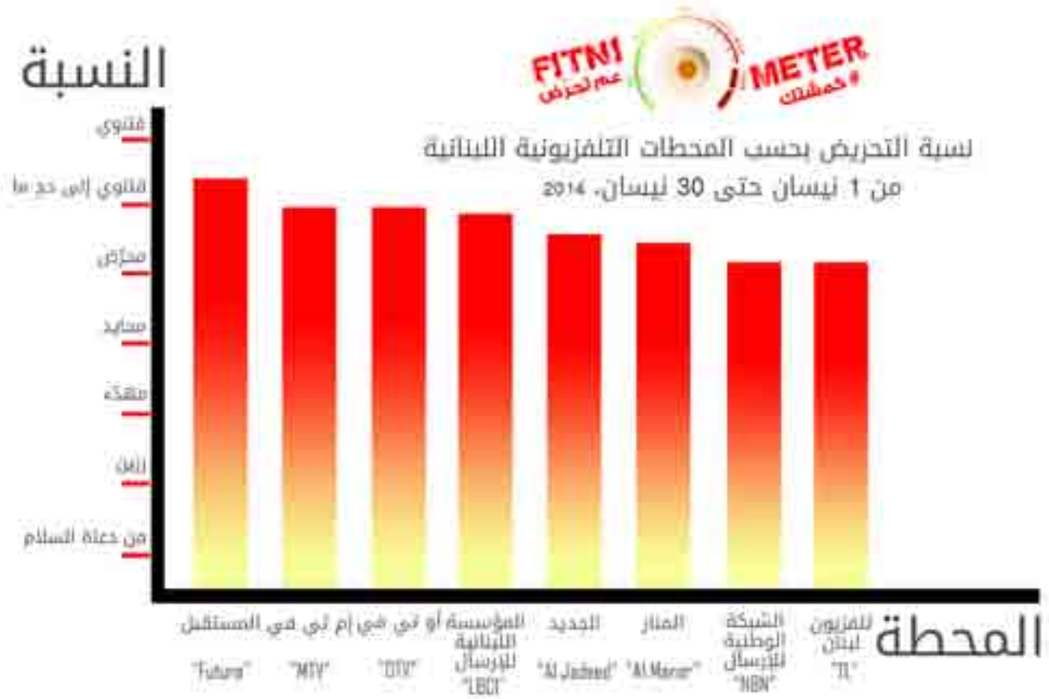

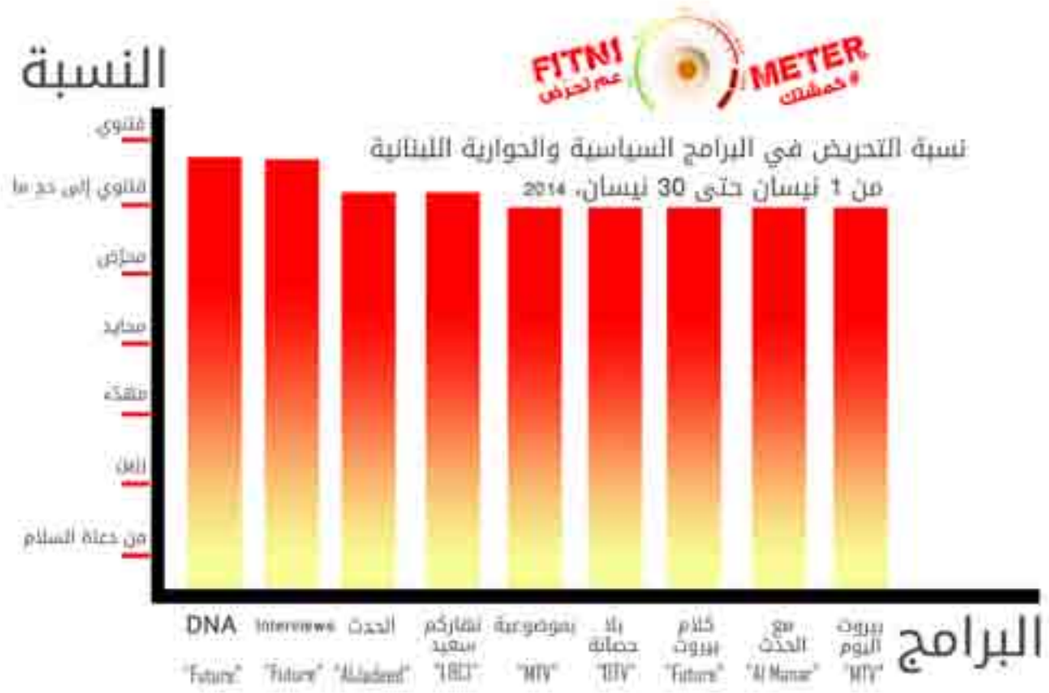

نتائج شهر أيار ٢٠١٤

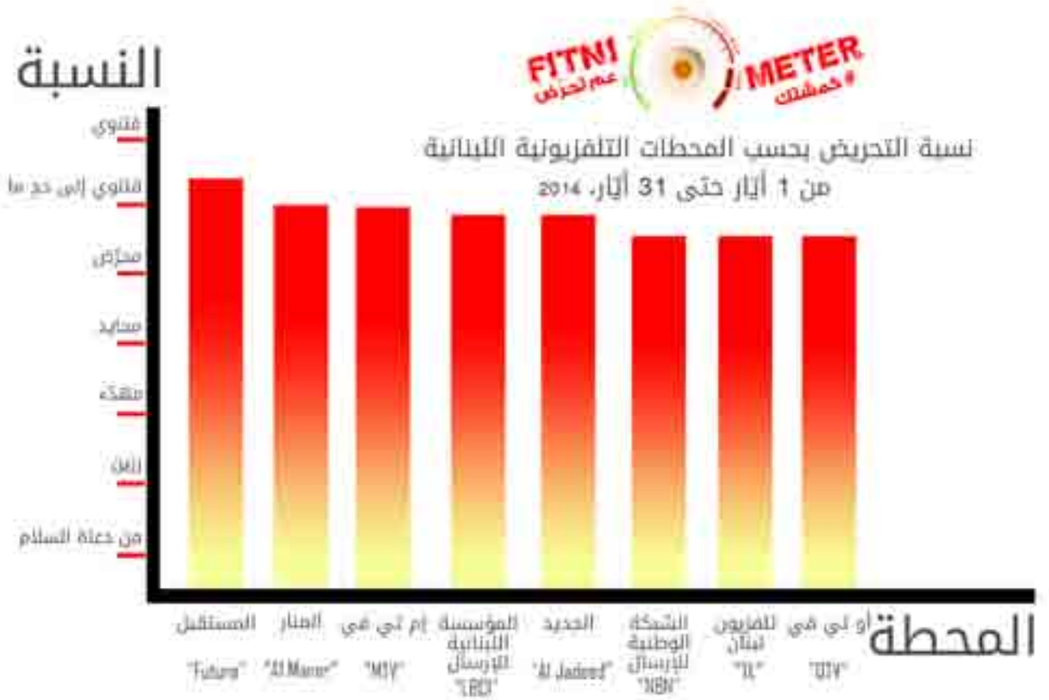

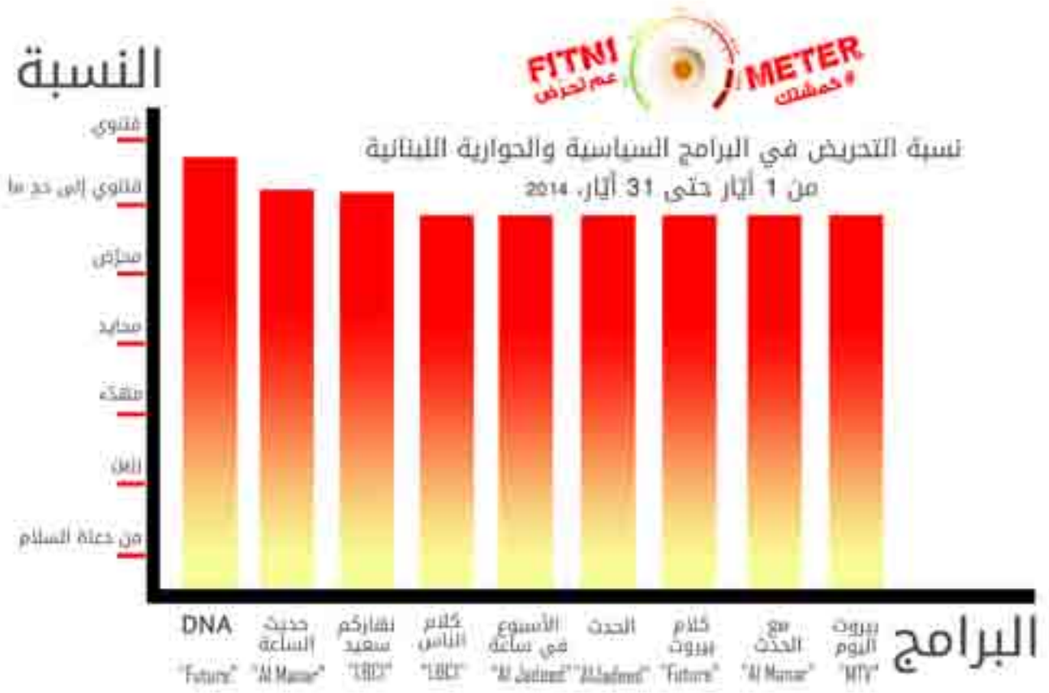

FITNI METER
كمشتك عم تحرّض

هذه النتائج مبنية على تصويت الجمهور وتقييم لجنة المختصين وقد لا تكون علمية بحتة وإنما تبقى مؤشراً على رأي شريحة صامتة من المجتمع لا تقيم المواد الإعلامية بحسب إنتماءاتها الطائفية والمناطقية الضيقة. قد تكون هذه الشريحة الصامتة أكثرية أو حتى أقلية لكن لا جدال أن نبذ الخطاب التحريضي واللجوء الى المهنية الإعلامية هو الخيار الأمثل الذي يجب أن تتبعة وسائل الإعلام والإعلاميين بغض النظر عن الحسابات السياسية والإعلانية.

لن ينحصر عمل «كمشتك عم تحرض» بفترة التقرير هذا، إنما سيبقى العمل جاري لرصد المواد الإعلامية المحرضة وإتاحة التصويت عليها من قبل الجمهور والمتطوعين من اكاديميين وصحافيين. سيتم العمل في المرحلة الثانية على نشر فكرة الحملة بشكل اكبر بين مختلف شرائح المجتمع اللبناني عبر تكثيف الحملات الإعلانية لدعم مبدأ المبادرة وحث الناس على المشاركة في تقييم المواد الإعلامية والتبليغ عنها.

لقد عمدت الجمعية المعلوماتية لخدمة المجتمع المدني إلى تصميم اداة التقييم الإعلامي «فتنة ميتر» مراعية ديمومتها، فتخطت العائق المادي الذي يواجه الحملات الشبيهة. في الشق التقني، تتكل الجمعية على جهود متطوعيها لصيانة وتحديث الموقع الإلكتروني. أما في شق الإستمرارية، فالإعتماد على إلتزام متطوعيها وإزدياد الجمهور المهتم بتقييم الإعلام، ويبقى الأمل الأكبر في تجاوب الإعلاميين أنفسهم وأخذهم بعين الإعتبار النتائج الصادرة عن تصويت الجمهور.

فتنة ميتر

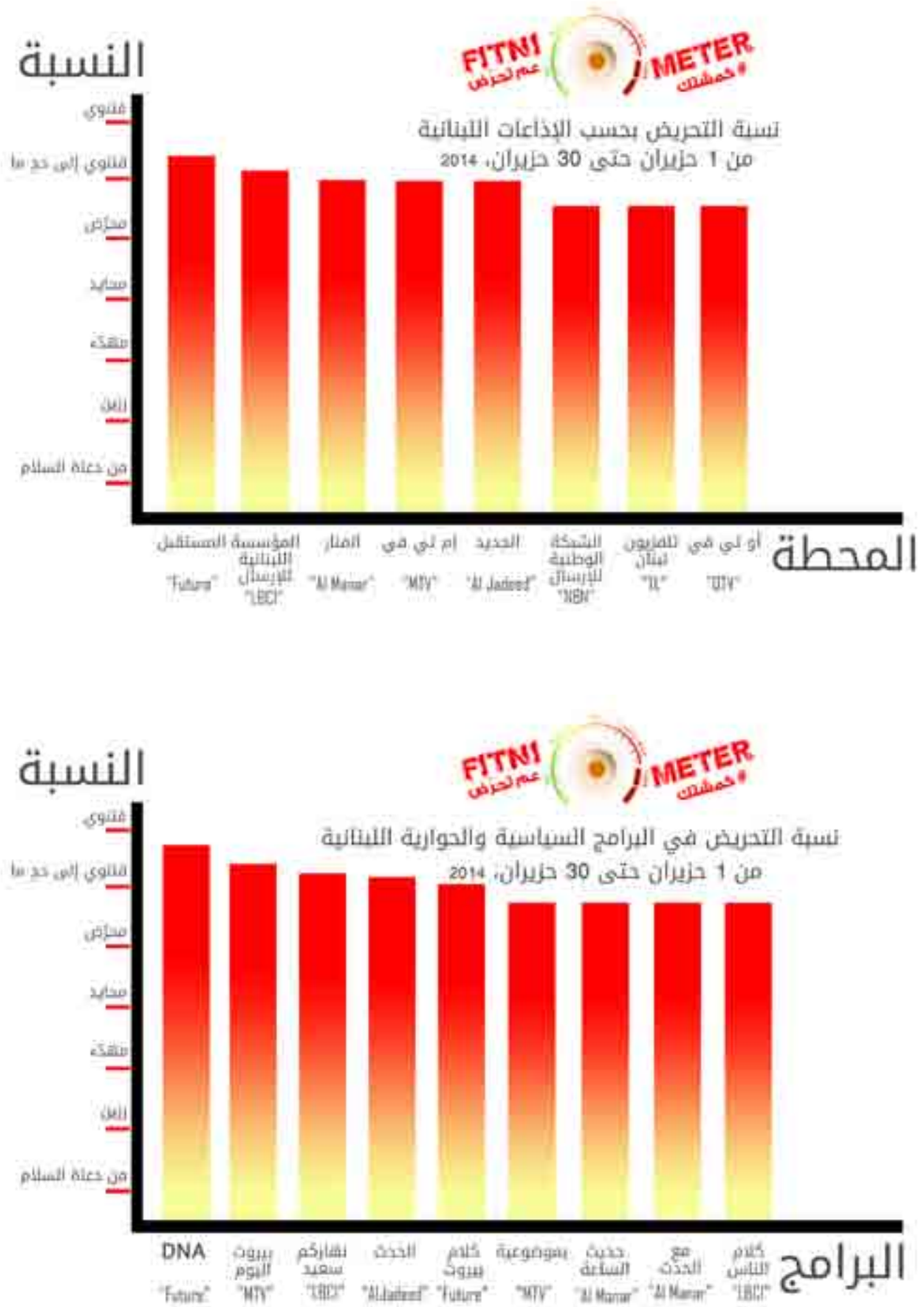

حالة الطرقات
الإنارة

عند الكلام عن حالة الطرقات في لبنان، إن كان من ناحية الحفر التي باتت مصائد موت، او من ناحية إنارة الطرقات العامة التي تغيب ليلاً كما سيتبين في تقريرنا هذا، عن أكثر من سبعين في المئة من طرقاتنا؛ يتعدّى الموضوع مسألة نوعية الخدمة العامة ليصل الى مسألة السلامة العامة ولاسيما السلامة المرورية.
في تغريدة على موقع تويتر، تذكرغرفة التحكم المروري خمسة اسباب للمشاكل والصعوبات التي تواجهها على صعيد يومي كالتالي:

- غياب البنى التحتية
- ضعف الصيانة
- عدم حرفية البلديات
- عشوائية ورش العمل
- عدم التزام المواطن بالقانون

يأتي هذا الكلام كملخّص يفسّر الحالة السيئة التي نعيشها في لبنان، بما فيها حالة الطرقات ومخالفات السير وغيرها من قضايا باتت متأصلة في مجتمعنا الى حد التأقلم والإستسلام لفوضى المواطن وتقاعص اصحاب المسؤولية وعشوائية المقاولين والمتعهدين وصولا الى غياب المحاسبة الشفافة وعدم الإيمان بجدوى القوانين التي تمزّقت وتفتّتت لكثرة الخروقات.

«كمشتك» ترصد الطرقات العامة وتوثّق حجم المشكلة

تحاول حملة «كمشتك» ان تثير المواضيع التي تتسبب بمعاناة يومية للمواطنين كمخالفات السير والتعدي على الاملاك العامة والارصفة، وبالتالي كان لا بدّ من تسليط الضوء على حالة الطرقات ولاسيما إنارة الشوارع.
نعي تماما ان التيار الكهربائي يتبع نظام تقنين فينقطع عن معظم مناطق لبنان لعدة ساعات يومياً وذلك حسب جداول مختلفة وبالتالي يتواتر التقنين ليكون خلال النهار أحيانا وخلال الليل في احيان اخرى. هنا يأتي السؤال عن مصدر إنارة الشوارع ولاسيما الطرقات السريعة التي تقع خارج نطاق البلديات وتقع ضمن مسؤوليات وزارة الاشغال. ونتسائل أيضاً عن المنطق الّذي يبرر شمل أعمدة إنارة الشوارع في جدول التقنين وهي تخضع لتقنين طبيعي أصلاً فلا حاجة لها للطاقة نهاراً، وإن كنّا وللأسف نراها مضاءة خلال النهار في بعض المناطق!
لا يعنينا التقنين، يجب ان تضاء الشوارع ليلاً!

لن نسهب في الكلام عن المسؤوليات التي تتقاذفها الوزارات والبلديات والشركات، فهذا شأنهم!
ما يهمّنا ويعني المواطنين هو الواقع الناتج عن التقصير في تقديم الخدمة العامة وما نراه على الارض من مشاكل وحوادث بسبب غياب الإنارة!
في الحقيقة، إنّنا اردنا من خلال حملة «حالة الطرقات» الوصول لأكثر من هدف، فمن جهة نريد حتما إظهار حجم المشاكل التي نعاني منها يوميا التي و للأسف بات المواطن اللبناني معتاداً عليها ولا تستوقفه، راقبنا حالة الطرقات ونعرض في سياق تقريرنا واقع حال الإنارة وذلك على سبيل المثال لا الحصرلنبيّن فداحة الحالة ومدى سوء الخدمة العامة.
ومن جهة أخرى، ولكي لا نقع في فخ تعداد المشاكل والتذمّر دون اي مبادرة إيجابية، قامت حملة «كمشتك» بتركيب لواصق عاكسة للضوء على طول الطرقات التي شملتها الدراسة والمراقبة، والتي غطّت حوالي الأربعة الاف عامود إنارة على الطرقات العامة بين خلدة وصيدا، الحازمية وصولا لضهر البيدر، ومن منطقة الدورة وصولا الى عمشيت.

للتبليغ عن حالة

١- زور موقع: www.kamashtak.com

٢- إضغط على:
Report A Case

٣- إملأ البيانات وأرسل تقريرك

حدّد تقييمك للبرنامج

حالة الطرقات
الإنارة

اما الهدف الرئيس للحملة، والتي نؤمن بأنه الجزء الأهم لتفعيل أي قضية محاسبة شفافة او موضوع جودة الخدمة العامة، يبقى دور المواطن في متابعة تلك القضايا بشكل قانوني وبعيدا عن المحسوبيات ونظام ال»واسطة» وغيرها من العادات التي إكتسبناها ونعتمدها لمعالجة أمورنا ولاسيما المتعلّقة مع الدوائر الرسمية.
وعلى هذا الصعيد، إستطعنا وبصعوبة بالغة أن نحصل على معلومات وتعليمات تحدد المرجعيات فيما يختص بحالة الطرقات وكيفية التبليغ والمتابعة. يصبّ هذا البحث في صلب قضيتنا إذ إننا ندعو كل مواطن الى التبليغ عن أي حفرة أو طريق غير مضاء أو عن أي أمر يستدعي المعالجة من قبل وزارة الاشغال أو البلديات. فبعد تحديد المرجعيات لا بد من ان ننظر إلى دور المواطن الذي يجب ان يكون أول المتابعين والمحاسبين لكي يستعيد دوره الفعّال ويمارس مواطنيته بشكل مسؤول.
تبقى حملة «كمشتك» مستعدة وجاهزة لمتابعة أي شكوى أو تقرير تتلقاه على موقعها وإيصاله للجهات المسؤولة حتى الحصول على الإجابة او التوصل الى الحل المناسب.

إنارة الطرقات، الظلام يخيّم على الأرقام

خلال عملنا الميداني، قمنا بتحديد ثلاث طرقات او محاور كالتالي:

الرسم الاول:
الطريق العام الممتد من خلدة حتى صيدا

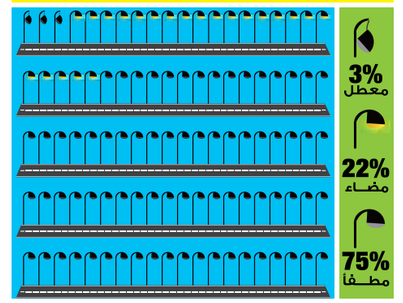

الرسم الثاني:
الطريق العام الممتد من الحازمية حتى شتورة

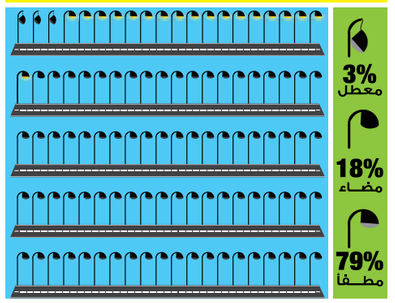

الرسم الثالث:
الطريق العام الممتد من الدورة حتى عمشيت

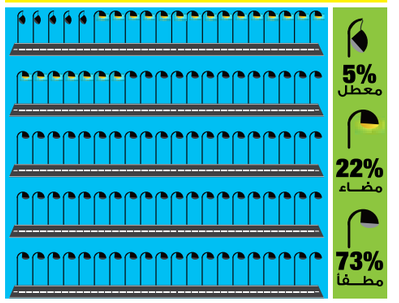

الرسم الرابع: معدل نتائج الطرقات الثلاث

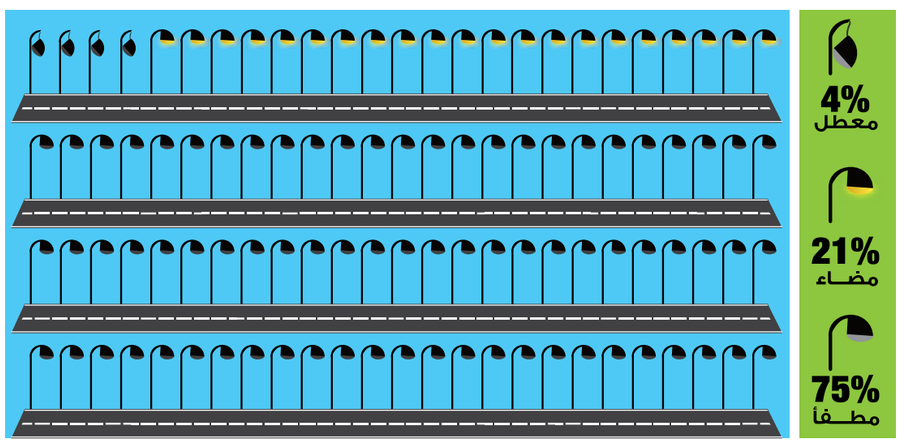

تمت مراقبة هذه الطرقات من ضمن العمل الميداني للحملة وتم تدوين عدد أعمدة الإنارة الإجمالي على طول هذه الطرقات، وفي كل جولة تم إحصاء عدد المضاء والغير مضاء من الأعمدة بالإضافة الى الأعمدة المعطلّة او التالفة.
خصص لكل طريق اكثر من جولة وبأوقات متفاوتة وذلك لضمان الوصول الى معدّل التشغيل بشكل واقعي وعلمي. إن اخذنا مثل الطريق العام الممتد من الحازمية وصولا إلى شتورا، فقد جال فريق عمل كمشتك هذا الطريق خمسة عشر مرة ذهاباً وإياباً على مدار عشرة أيام.

في ما يلي، رسوم بيانية توضح نتائج العمل الميداني بحسب النسب المئوية لأعمدة الإنارة المضاءة والمطفأة والمعطلّة.

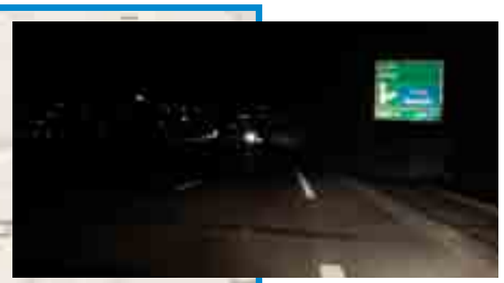

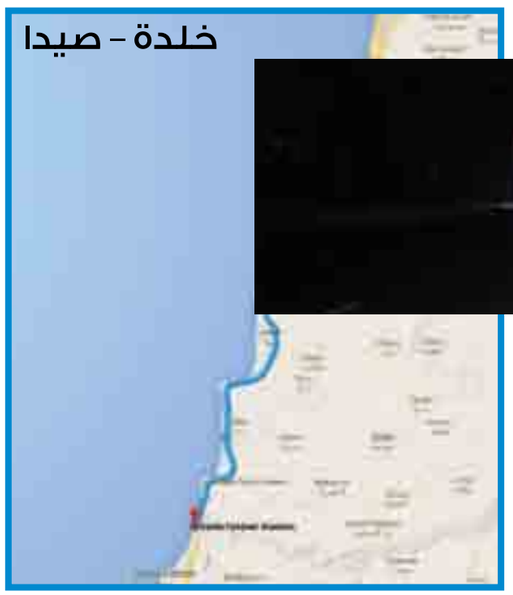

حالة الطرقات
الإنارة

الطرقات وإختلاف المسؤوليات تبعاً لأنواعها

هناك خمسة أنواع من الطرقات:

- الأوتوستراد: (مقفل / مفتوح)
- الطرقات الدولية (التي تربط أكثر من محافظة)
- الطرقات الرئيسية
- الطرقات الفرعية او الثانوية
- الطرقات المحلية

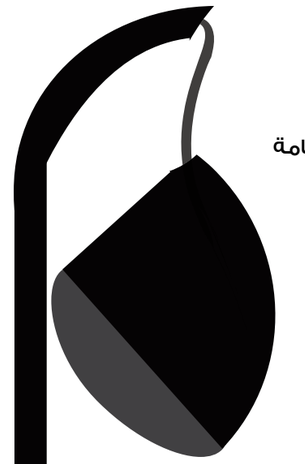

المسؤوليات:

- أعمدة الإنارة على الطرقات الدولية هي مسؤولية وزارة الأشغال العامة والنقل.
- أعمدة الإنارة على الطرقات الفرعية، تقوم بتركيبها وتجهيزها وزارة الأشغال العامة والنقل، ولكن تقوم بإنارتها البلديات كل ضمن نطاقها.
- أعمدة الإنارة التي تكون ضمن القرى والبلدات فتكون من مسؤولية البلدية المعنية في صيانتها وتركيبها وتجهيزها.

كل طريق لم يدخل في التصنيف المبين في المادة الأولى للمرسوم رقم ٦٥\١٣١٥*، يعتبر طريقاً داخلياً غير تابع للشبكة التي ترعى شؤونها وزارة الأشغال العامة والنقل.

الصيانة:

- من مسؤولية وزارة الأشغال العامة متابعة أي عطل في الإنارة أو خلل على الطرقات العامة تتسبب به الأشغال العامة، كورش الأشغال وعدم توفر إشارات السلامة مثلاً.
- تقوم وزارة الأشغال بالتعاون مع إختصاصيين بعملية الصيانة، فهي من تتولى عملية التركيب والصيانة.
- في حال وقوع الحوادث التي تتسبب بتعطيل أعمدة الإنارة، تقوم وزارة الأشغال بملاحقة المتسبب الضرر.
- من صلاحيات وزارة الأشغال، منح التراخيص لكافة عمليات الحفر أو الأشغال.
- هناك مصلحة صيانة مركزية ضمن كل محافظة، ففي كل محافظة مديرية إقليمية (صيدا، مرجعيون، زحلة، طرابلس، جبل لبنان، جبيل).

الشكوى\التبليغ:

١. وزارة الأشغال العامة

- يحق لأي مواطن الذهاب الى مصلحة الصيانة المركزية في أي محافظة، والتبليغ عن أي حفرة أو خلل في الطريق، وعلى المديرية في المحافظة متابعة هذه الشكاوى.

- في حال لم يتم التحرّك، يمكن للمواطن توجيه الشكوى أو الإعتراض من خلال كتاب موجه الى معالي وزير الأشغال العامة والنقل مباشرة والحصول على رقم الشكوى لإمكانية المراجعة والمتابعة (اي انه يمكن لأي شكوى ان تتخطى التسلسل الإداري والوصول الى الوزير فوراً)، كما يمكن مقابلة مدير عام الطرق والمباني من دون موعد مسبق.

٢. البلديات

- على المواطن التوجه الى البلدية المعنية للتبليغ عن أي مشكلة داخلية تقع ضمن نطاقها.

سوف تتابع حملة «كمشتك» كل الحالات المرسلة اليها وتقوم بتبليغ الجهات المعنية حسب الطرق القانونية والإجراءات الرسمية، كما سيتم نشر تطور هذه الملفات وتبيان ما انجز منها وكم من الوقت إحتاج للإنجاز.
ان موقع «كمشتك» يتيح لأي جهة مسؤولة ترغب بمتابعة الشكاوى المتعلقة بها بأن تنشئ حساباً خاصا على الموقع لكي تقوم بالإجابة مباشرة وتحديث البيانات عند معالجة المشكلة او عدم صحة الشكوى، وبذلك نكون قد سهلّنا عملية التواصل ما بين المواطن من جهة والبلديات او وزارة الأشغال من جهة أخرى.

أما للتبليغ عبر موقع حملة «كمشتك»، الرجاء إتّباع الخطوات التالية:

١- زور موقع: www.kamashtak.com

٢- سجّل دخولك

كزائر مسجّل

كمجهول

٣- إضغط على "حالة الطرقات"

٤- إختر "بلّغ عن حالة"
Report a Case

٥- حدّد محتوى تقريرك

حقوق المشاة

قامت «**الجمعية المعلوماتية لخدمة المجتمع المدني**» على مدى أكثر من شهرين بحملة لمراقبة ورصد المشاكل التي يواجهها المشاة بالإضافة إلى التوعية على إحترام حقوقهم. تركّز العمل الميداني في العاصمة بيروت بإعتبارها المثل الأوضح لمدينة تتكامل فيها البنى التحتية بما فيها الأرصفة وجسور المشاة من جهة، ومن جهة أخرى لأنه من المفترض أن تكون المثال الأعلى في مجال إحترام حقوق مواطنيها وتنفيذ القانون.

لقد قام متطوعو حملة «كمشتك» بالإنتشار في مختلف مناطق بيروت لتحديد أكثر المشاكل التي يعاني منها المشاة وذلك من خلال مراقبة الشوارع الأكثر إزدحاماً ورصد الحالات المختلفة كالتعديات على الأرصفة وممرات المعّوقين وتوثيقها. كما تم سؤال المارّة عن أبرز ما يواجهونه من مشاكل بالإضافة إلى مسائلة المتعدّين عن أسباب إستخفافهم بحقوق المشاة.

كما قامت الحملة برصد مدى إستعمال المشاة للمنشآت المخصصة لهم في حال وجودها (جسور المشاة والأرصفة وممرات المعّوقين...).

من خلال عمل حملة «**كمشتك**» الميداني، إستطعنا تلخيص المشاكل التي يعاني منها المشاة في لبنان بالأمور التالية:

١- التعّدي على الأرصفة وممرات المشاة.
٢- غياب المرافق كالأرصفة وجسور المشاة.
٣- ضعف تنفيذ القوانين التي تحمي المشاة.
٤- عدم الوعي لدى المشاة أنفسهم لحقوقهم و واجباتهم.

PEDESTRIAN RIGHTS

حقوق المشاة

ROAD CONDITIONS

٦- حمّل الصور والفيديو

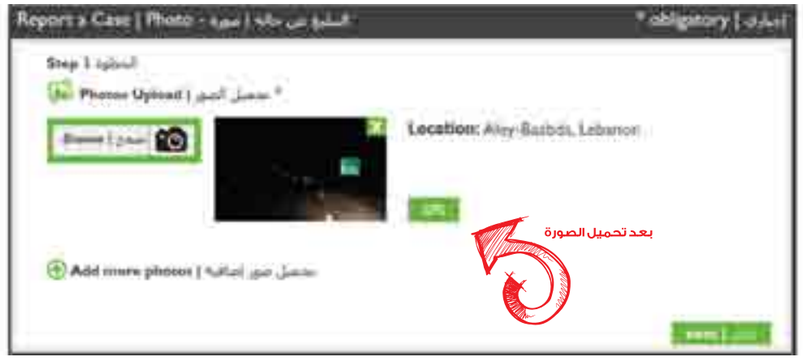

٧- حدّد الفئة، الفئة الفرعية والنوع

حقوق المشاة

١- التعّدي على الأرصفة وممرات المشاة

في القانون:

لقد خصّ المشرّع اللبناني المشاة بمواد محددة و واضحة لجهة تحديد من هم المشاة وما هي حقوقهم وواجباتهم وذلك من خلال مواد كثيرة نستعرض بعضها في ما يلي :

قانون السير الجديد | المادة ٣

- يعتبر في حكم المشاة الأشخاص الذين يجرّون عربة طفل أو كرسي مريض، أو معوق، أو أي عربة أخرى، صغيرة دون محرّك.
- يعتبر في حكم المشاة الأشخاص الذين يجرون دراجة هوائية أو دراجة ذات محرّك باليد.
- يحظر إستخدام الأرصفة بما يعيق سير المشاة. ويمكن لذوي الحاجات الخاصة الذين يتجولون في عربة خاصة تسير بسرعة الخطى أن يسلكوا الأرصفة أو جوانب الطريق، وهم في هذه الحالة يعتبرون مشاة.
- إذا خصص قسم من الطريق لفئة معينة من مستخدمي الطريق، تحتم على هذه الفئة أن تلتزمه وعلى باقي الفئات أن تتجنبه.

قانون السير القديم | المادة ٦ والمادة ٣٨

تخصص الأرصفة عند وجودها بالفئات التالية:

- المشاة
- عربات الأولاد والمرضى والمقعدين المدفوعة بالأيدي، ويحظر وضع أي شيء على الأرصفة يعيق سير المنتفعين.

يحظر الوقوف:

- على الجسور وممرات المشاة، ومداخل ومخارج المرائب والحدائق العامة، والمعابد، والمدارس.
- على الأرصفة المعدة لسير المشاة، وعلى الخطوط الحديدية، وعلى المسالك المعدة للسير السريع.

الرصيف هو جزء من الطريق مخصص للمشاة فقط

خلاصة تكررت في قانوني السير الجديد والقديم على حد سواء بالإضافة إلى شرعة حقوق المشاة ولكن تبقى العبرة في التنفيذ!

نتائج العمل الميداني:

لقد تم رصد و توثيق أكثر من ألفي حالة تعدي على الأرصفة وممرات المعوقين خلال أيام من العمل الميداني وتوزعت التعديات على الفئات التالية:

توزع التعديات بحسب الجهات المعتدية

*نعني بمؤسسات أخرى كل مؤسسة غير تجارية لا سيما تلك المتعاقدة أو التابعة للدولة اللبنانية أو البلدية المعنية (على سبيل المثال لا الحصر سوكلين – كهرباء لبنان – أوجيرو)

حقوق المشاة

أ- تعديات السيارات و الآليات المختلفة

لقد تم التعاطي مع مشكلة الوقوف الممنوع على الأرصفة وبجانب ممرات المعوقين في حملتين سابقتين، حيث قامت كمشتك خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ برصد لمخالفات الوقوف فتبين من خلال النتائج أن حوالي ١٥٪ منها تقع ضمن فئة «التوقف على الرصيف»، كما بينت نتائج الحملة الأخيرة سنة ٢٠١٤ تحت عنوان «حقوق المشاة» أن السيارات والآليات التي تركن على الرصيف بشكل عشوائي ومخالف تشكل أكثر من ٦٥٪ من إجمالي التعديات.

إن عدم إكتراث أصحاب السيارات لحق المواطن بوجود ممر أمن هو نتاج عن عدم تشدد القوى الأمنية والبلدية في تطبيق القوانين بشكل حازم وغير إستنسابي، مما يزيد من إحتمال تعرض المشاة لحوادث أنشأ الرصيف أصلاً لتفاديها.

بهدف دراسة وجهة نظر المخالفين وتبريرهم للمخالفة، قمنا بإختيار حالات واضحة كسيارات متعدية على الأرصفة ووضعنا عليها ملصق للتوعية من أجل توجيه رسالة لكل مخالف أنه مخطىء ولايحق له الإستفادة من الأرصفة كموقف مجاني، فتفاوتت ردود الفعل بين منفعل لا يقبل مواجهته بخطأه و بين مبرر لمخالفته بعدم توفر أماكن لركن السيارات وعددٌ كبير ممن قالوا «أن دولة لا تؤمن لي أبسط حقوقي كمواطن لا يحق لها أن تحاسبني على خطأ أرى غيري يقوم به من دون عقاب، فلماذا وممن أخاف؟»

حقوق المشاة

التوزّيع الجغرافي لتعديات السيارات والآليات

دور قوى الأمن:

قمنا بالإستعانة بقوى الأمن والتبليغ عن ثلاث مخالفات متلاصقة تعيق مرور المشاة وتجبرهم على إستعمال الطريق، فتراوحت ردود الفعل بين تبرير عدم التحرك بعدم وجود العديد الكافي حالياً أو الطلب منا إنتظار مرور دراج ولفت نظره لتلك المخالفات!!! رغم عدم منطقية الطلب، قمنا بذلك وطلبنا من أحد الدراجين أن يلتفت إلى تلك المخالفات وإستبشرنا خيراً عندما قام بإزالة إثنتين من الخالفات وأبقى على واحدة بعد أن تبادل الحديث مع صاحبها الموجود على الرصيف المقابل!!!

توضح تلك العينات إرتباط المشكلة إرتباطاً وثيقاً بمؤسسات الدولة من قوى أمنية وبلدية و بمدى قدرتها وجديتها على فرض القوانين وعدم الإستنساب أو القيام بقمع المخالفات موسمياً. فدائرة تطبيق القانون هي دائرة متكاملة بعناصرها ولا يمكن تجزئتها.

إن فرض القانون الدائم والمستمر وعدم إستنسابه يخلق حالة من الردع عند المخالفين تدوم طالما التطبيق مستمر وتضعف عندما يتم التراخي وإتاحة المجال للمخالفين بإيجاد طرق بديلة للتملص من العقاب.

مشكلة أخرى تتضح من خلال التجارب الإجتماعية المطبقة في حملة «كمشتك»، هي غياب المعرفة بالقوانين لدى معظم المتعدين، فقلة قليلة تعلم غاية إنشاء الرصيف وتعتبره إمتداداً للطريق!!! كيف لا ومواد القانون التي تشرح حقوق وواجبات المشاة لا يتم تعميمها ونشرها بالإضافة إلى أن البعض يعتبر قراءة القانون من الكماليات التي تضر ولا تفيد.

يأتي الحديث هنا عن الجهة المسؤولة عن قمع المخالفات، فمن المنطقي أن يتمكن المواطن من مراجعة الحرس البلدي كون الأرصفة بغالبيتها العظمى تقع في الأحياء والشوارع الداخلية للمدن والقرى. في هذا الخصوص يقول عضو المجلس البلدي الأستاذ «رشيد الأشقر» أن الحرس البلدي غير مدرب ومجهز بالعتاد اللازم والبلدية لا تملك أصلاً تفويضاً قانونياً بفرض غرامات على السيارات المخالفة.

عند سؤاله عن نقاط الحرس البلدي التي وضعت مؤخراً في مناطق بيروت المختلفة وما إذا كانت وسيلة للتبليغ، يقول الأشقر أن تلك النقاط وضعت لتثبيت وجود البلدية بجانب المواطنين ولا تملك في الوقت الحالي أي تفويض بقمع المخالفات لعدم وجود التجهيز والتدريب اللازم رغم المطالبة بمنحنا تلك الصلاحية.

حقوق المشاة

يوضح «الأشقر» أنه تم تقديم مشاريع عدة تتيح للحرس البلدي القيام بتلك المهام ولكن لم يتم السير بها حتى الأن وتبقى في هذه الحالة مسؤولية التعاطي مع تلك المخالفات من واجب القوى الأمنية ممثلة بشرطة بيروت التي بدورها تعاني من نقص في العديد المكلف بمراقبة وقمع مخالفات السير بما فيه التعدي على الأرصفة. يقع المواطن بين مطرقة عدم وضوح المسؤوليات وسندان إحتياجات مؤسسات الدولة فتبقى المخالفات قائمة إلى حين جعل تلك القضايا على سلم أولويات المعالجة.

ب- المحال التجارية:

يقول مطبقو القانون أن المخالفات غير الجامدة لا يمكن دائماً رصدها ومتابعتها لأنه وببساطة سيقوم المخالف بإزالتها حالما يسمع صوت الدراج أو عربة الشرطة. ولكن ماذا عن المحال التجارية ومخالفاتها الثابتة؟ هل تستطيع المؤسسة نقل مكانها عند الإستشعار بالخطر ؟!!! طبعاً لا. فماذا يحصل إذن و لماذا تترك تلك المخالفات دون معالجة؟

إن الحدود المسموح بها للتمدد على الرصيف من قبل المحال التجارية غير ملحوظة في القانون وغير محددة ببند واضح ولكنها خاضعة لإمكانية الحصول على رخصة للتمدد خارج مساحة

PEDESTRIAN RIGHTS
KAMASHTAK.COM

حقوق المشاة

المحل. ولكن
من يحق له الحصول
على تلك الرخص؟ وكيف
وعلى أي أساس تعطى تلك الرخص؟
هل يحق الإحتماء بالرخصة لقضم مسافات

أكبر من الرصيف بحجة وجود ورقة رسمية تبيح ذلك؟ كل تلك الأسئلة حاولنا إستيضاحها من بلدية بيروت وكانت الإجابة أن المحافظ هو من يصدر رخص سنوية تجيز إستعمال الأرصفة و يساعده في ذلك مصلحة الهندسة في بلدية بيروت بحسب شروط محددة مع الحفاظ على مساحة كافية لمرور المشاة. إن مراقبي البلدية يقومون بمراقبة مدى التقيد بشروط تلك الرخص ويحررون الغرامات عند مخالفتها.

بعيداً عن التمدد المقونن هذا، ماذا عن التعدي الواضح وغير المرخص؟ من يقمعه و من يستجيب للشكاوى بشأنه؟
من الملاحظ خلال حملتنا غياب التعديات تقريباً في الأسواق التجارية التي يتبع تجارها للجنة تعنى بتنظيم عملهم وتهتم بالمظهر العام للسوق، ولكن ماذا عن المناطق الأخرى التي لا يوجد فيها تلك اللجان؟ أليست الدولة ممثلة بالبلديات والقوى الأمنية هي بمثابة تلك اللجنة ؟
إن تلك المخالفات لا تحتاج إلى جهد كبير لإزالتها حيث المخالفة ثابتة وبالإمكان تسيير دوريات يومية لرصدها وإجبار أصحاب

حقوق المشاة

المحال على التراجع إلى داخل محالهم وصولاً إلى التهديد بإقفالها إذا تكرر التعدي، كل ذلك إستناداً إلى أن القانون واضح و صريح في الإضاءة على تلك المخالفات.
هناك ناحية حساسة في تلك القضية وهي أن عدد كبير من التعديات تتبع لصغار التجار الذين ينشأون البسطات لبيع الخضار والحاجيات المختلفة وقد ووجهنا بإستنكار من قبل المشاة أنفسهم عندما أضئنا على تلك التعديات، لما لهؤلاء التجار من تعاطف ولشعورهم بأن أولوية القمع يجب أن تطال كبار التجار الذين لا مبرر لتعديهم سوى الإستقواء على الدولة وبالدولة!!!
من المفارقات المرتبطة بوضع البسطات، هي الحملات المتكررة التي نسمع عنها من وقت لأخر وتقوم بها الدولة اللبنانية مستنفرة بكل أجهزتها لإزالة بسطات متعدية على الأملاك العامة وغالباً ما تكون مرتبطة بحدث سياسي أو أمني وليست مرتبطة بإحترام حقوق المارة أو المعوقين، حيث سرعان ما نرى تعديات من نوع أخر تنشأ في نفس مكانها فتكون المعالجة مطبقة فقط على الطبقات الفقيرة من دون العمل على ايجاد حلول بديلة مما يكسب تلك الفئات تعاطفاً ربما لا يكون مبرراً إذا تم فرض القانون على الكبير و الصغير على حد سواء وطبعاً من دون أن تلعب الرشاوي والوسائط لعبتها حيث الرابح دائماً هو المتعدي الكبير.
لا نستطيع الحديث عن التعديات على الأرصفة من دون الإتيان على ذكر مشكلة «الفاليه باركينغ» التي يعاني من أثارها كل لبنان والتي باتت تشكل ظاهرة محمية من كبار المسؤولين. يقوم عمال «الفاليه باركينغ» بحجز المواقف المقابلة للمؤسسة ومعظم المواقف المجاورة وإيقاف السيارات على الأرصفة بشكل عامودي، كما يقومون بإشغال المواقف المدفوعة سلفاً «بارك ميتر» فيشكلون مشكلة فعلية لساكني المنطقة والوافدين إليها. ينشط عمال «الفاليه باركينغ» ليلاً ويستفيدون من ندرة الدراجين ليسرحوا ويمرحوا من دون حسيب أو رقيب، لذلك قمنا بمراقبة تعامل عناصر الشرطة معهم فتبين أن فعالية تدخل القوى الأمنية تنتهي في اللحظة التي يغادر فيها الدراج لتعود الأمور إلى سابق عهدها، لا بل تم رصد بعض الحالات التي يقوم فيها عنصر من قوى الأمن بتسهيل عمل «الفاليه باركينغ» !!!

ج- مؤسسات الدولة:

أما وقد إستعرضنا بعض الحالات المرتبطة بالمواطن المتعدي، نأتي هنا للحديث عن نوع اخر من التعديات تقوم بها الدولة نفسها!!!
إن القانون اللبناني نص على إستثناء تشكيلات الجيش وقوى الأمن أثناء تأديتهم وظائفهم من بعض الواجبات التي على المشاة إعتمادها والإلتزام بها. لكن القانون لم يعطي المبرر لمؤسسات الدولة بالتعدي على الأرصفة والملكيات العامة ومخالفة القانون.
من خلال عملنا الميداني تمكنا من رصد العديد من المخالفات التي تتسبب بها مؤسسات متعاقدة مع الدولة مثل (أوجيرو - كهرباء لبنان - سوكلين) بالإضافة إلى المؤسسات العسكرية من جيش وقوى أمن وأمن عام. في العديد من تلك الحالات كان يتم بناء علبة هاتف أو عامود إنارة بشكل يلغي الرصيف الضيق أصلاً وفي حالات أخرى نرى مستوعبات النفايات تحتل الأرصفة أوتتكدس النفايات فتسقط حولها وتسد الممرات.

بعض الحالات المرصودة كانت تعديات مستحدثة كحاجز عسكري ثابت على الرصيف أو حتى إحتلال أرصفة بأكملها بحجة أن المنطقة أمنية ويمنع عبور المشاة بجانبها. تكمن المشكلة في تلك التعديات بصعوبة التبليغ عنها أوحتى الإعتراض عليها لأنها مرتبطة «بالوضع الأمني». في هذا الإطار تقول بلدية بيروت إن أي إنشاء يعود لمؤسسات كشركة سوكلين وأوجيرو هي مرخصة مسبقاً وتخضع للمراقبة ولكن المؤسسات الأخرى كالجيش والقوى الأمنية وحتى الأحزاب تتعدى على الأرصفة و المرافق من دون أن يحق لأحد أن يسائلها.

حقوق المشاة

٢- غياب الأرصفة وجسور المشاة:

عندما نتحدث عن التعديات على الأرصفة ومعابر المشاة الأخرى، نفترض أنها متواجدة ومنتشرة بشكل كافي ولكن ليست تلك هي الحال على أرض الواقع. إن أخذنا بيروت كعينة عن تلك المشكلة، يتضح لنا من خلال العمل الميداني إفتقاد العديد من الطرق للأرصفة، إن بسبب غياب التخطيط أو بسبب تعديات قديمة لم تتم معالجتها فخلقت أمر واقع تصعب معالجته. أمر أخر يؤدي إلى إلغاء الرصيف هو ورش البناء التي قد تمتد لسنتين أو ثلاثة يتخللها إقفال للرصيف بشكل جزئي أو كلي.

منشأة أخرى يلاحظ غيابها بشكل كبير هي جسورالمشاة. إن جسر المشاة هو عامل سلامة أساسي جداً يجب توافره على الطرقات السريعة والدولية وقرب الجامعات والمدارس والمناطق التي تعج بالمارة لتقيهم خطرعبورتلك الطرقات والتعرض للحوادث اليومية التي تصل نسبتها إلى ٣٥٪ من مجمل حوادث الطرقات.

من الملاحظ أن بناء جسور المشاة عادة ما يأتي بعد تكرار الحوادث في منطقة ما، مما يشكل حنقاً لدى سكان تلك المنطقة فيقومون بالضغط من أجل إنشاءها وعادة ما تأخذ وقتاً طويلاً ليستجاب وغالباً ما يتم تنفيذ المطلب قبل موسم الإنتخابات!!! إن تلك الطريقة هي بعيدة كل البعد عن الرعاية المسؤولة حيث من واجب الدولة ممثلة بالبلديات ومجلس الإنماء والإعمار ووزارة الأشغال العمل على إنشاء الأرصفة وجسور المشاة من ضمن خطة تعطي الأولوية للسلامة العامة وأن لا تكتفي بالتحرك «البطيئ» كردة فعل.

٣- ضعف تنفيذ القوانين التي تحمي المشاة:

إن الحزم في فرض القانون من قبل القوى الأمنية والبلدية يُلمع من صورة الدولة لدى المواطنين الذين يشكو أغلبهم من تقاعص الدولة في تنفيذ مهامها. فمن خلال مراقبتنا الميدانية التي ركزت في الكثير من جوانبها على رصد تعاطي تلك القوى مع المخالفات، تبين في أغلب الحالات أن ما يُبقي على تلك المخالفات هو ببساطة عدم تسيير دوريات لإزالتها و فرض غرامات مالية على مرتكبيها.

لقد أنشئت بلدية بيروت نقاط حراسة في مختلف مناطق بيروت لكنها لا تملك الصلاحية للتحرك في حال وجود تبليغ أوشكوى!!! يبقى الحمل الأكبر على عاتق القوى الأمنية ممثلة بقوى الأمن الداخلي التي تعاني ما تعاني من نقص كبير في العديد وغياب التدريب اللازم الذي يسمح لها بمراقبة المخالفات والعمل على فرض إحترام حقوق المشاة.

٤- عدم الوعي لدى المشاة أنفسهم لحقوقهم و واجباتهم:

إن الكلام عن حقوق المشاة دون الإتيان على ذكر واجباتهم هو إلغاء لحلقة هامة جداً في سلسلة تطبيق القانون. فالقانون اللبناني نص بوضوح على سلسلة من الواجبات والإجراءات التي يجب على المارة إتباعها لضمان سلامتهم. نستعرض في ما يلي بعضاً منها:

قانون السير الجديد I المادة ٤

على المشاة أن يعتمدوا الأرصفة أو الممرات أو الجسور أو الأنفاق المخصصة لهم. وفي حال عدم وجودها عليهم أن لا يعبروا المعبد أو يتخطوه، إلا بعد التثبت من إماكنهم القيام بذلك بدون أي خطر، وفي حال وجودها تكون أفضلية المرور لهم عند عدم وجود إشارة ضوئية أو رجل أمن لتوجيه السير.

قانون السير الجديد I المادة ٦

على المشاة الذين يسيرون على المعبد أن يعتمدوا الطرف الأيسر من الطريق، بإتجاه سيرهم، وعليهم أن ينتحوا أقصى الطرف الأقرب إليهم لدى سماعهم تنبيه أي مركبة أو حيوانات تدنو منهم، وكذلك في المنعطفات ومفارق الطرقات، ورؤوس المنحدرات ولدى الإقتراب من هذه المواقع ، وبصورة عامة في كل محل تكون فيه الرؤية غير كافية.

قانون السير الجديد I المادة ٧

- يحظر على المشاة السير أو التوقف على الجسور وفي الأنفاق إلا عند حصول حدث طارئ.
- يحظر على المشاة إستخدام الأرصفة أو المعبد بغية الصعود الى المركبات الآلية ضمن مسافة خمسة وعشرين متراً عن المستديرات والتقاطعات والمنعطفات، ورؤوس المرتفعات والإشارات الضوئية.

بعض تلك المواد قد يبدو صادماً للبعض كالمادة ٨ من قانون السير الجديد:

«على المشاة السائرين في مجموعات منظمة، أن يستعملوا ليلاً ضوءاً أبيض أو أصفر في الأمام، وضوءاً أحمر من الخلف، يمكن مشاهدتهما بشكل واضح، على بعد مائة وخمسين متراً خلال رؤية صافية»

قمنا خلال عملنا الميداني بإستصراح بعض المواطنين عن مدى درايتهم بمواد القانون التي تتضمن واجبات وتعليمات يقع تطبيقها وإتباعها على عاتقهم فتبين أن الأغلبية الساحقة لم تطلع نهائياً على تلك المواد وأن الذين يعلمون بعضها لا يلجأون إلى تنفيذها.

لا يمكن ذكر واجبات المشاة من دون ذكر العادة اللبنانية السيئة والمنتشرة بكثرة، والتي تتمثل في عدم إستعمال الجسور لعبور الطرقات السريعة والمرور تحتها أوقربها مما يعرضهم لحوادث الصدم، أو التسبب بحالات الإصطدام بين السيارات التي تحاول تجنبهم. ولكن هل تعلم أيها المواطن أن عدم إستعمالك لجسر المشاة يعفي السائق من أي مسؤولية إتجاهك في حال حدوث حالة صدم، حتى لو كان موقع الحادث يبعد ١٥٠ متراً من جسر المشاة؟

مسألة أخرى ملحة تلاقي إهمالاً واسعاً هي مسألة إحترام ممرات ذوي الإحتياجات الخاصة التي تقل المخالفات المتعلقة بها ليس لأن إحترامها مطبق ولكن بسبب ندرة وجودها. إن ممرات العبور للأرصفة وحتى المواقف المخصصة للمعوقين في المراكز التجارية والأماكن الأخرى، تتعرض لتجاهل تام من قبل المواطنين، ويغيب بشكل شبه كلي الوعي لهدف وجودها، فترى مثلاً السائقين يستعملون تلك المواقف المحددة بإشارات واضحة في حال عدم توفر أمكنة لركن سياراتهم و حتى أنهم يقومون بالركن بجانب الممرات الخاصة للمعوقين، مما يقفلها بشكل تام، فتقع الطامة الكبرى على المعوق الذي لايزال يشعر بتهميشه في ما يتعلق بأبسط حقوقه.

إن توعية المشاة على تطبيق مواد القوانين التي تعنى بسلامتهم هو واجب يبدأ بالمدارس خلال حصص التربية المدنية ولا ينتهي عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الإجتماعي لإيصال النصائح بصورة مبسطة وتفاعلية، علها تخفف من نسبة الحوادث اليومية على الطرقات اللبنانية.

في هذا الإطار يلاحظ في الأونة الأخيرة نشاط غير مسبوق للقوى الأمنية من خلال وسائل التواصل الإجتماعي، حيث بدأنا نرى تواصل مباشر بين المواطن والقوى الأمنية يعزز من نشر ثقافة إحترام القانون ويساعد على نشر التوعية والوصول إلى جيل الشباب خاصة. من تلك الأمثلة، حساب غرفة التحكم المروري على موقع «التويتر»، حيث بتنا نرى المواطن يتواصل مع عنصر الأمن فيطرح أسئلته ويتلقى الإحداثيات المتعلقة بحالة الطرقات. مثال أخر على هذا التطور هو الموقع الخاص بتقديم الشكاوى في حق عناصر قوى الأمن حيث تعزز تلك الخطوة من الشفافية، مما يخلق نوع من الإحترام المتبادل بين المواطن ودولته.

قامت حملة «كمشتك» بتخصيص قسم من موقعها الإلكتروني لتمكين المواطنين من التبليغ عن أي تعدي يطال حقوق المشاة، حيث تقوم الحملة بنقل ملف تلك التعديات إلى الجهات المسؤولة عن حله ومحاولة الحث على معالجته.

حقوق المشاة

حقوق المشاة

ملصقات، منشورات وبوسترات تم توزيعها خلال الحملة

ملصقات

PEDESTRIAN RIGHTS

منشورات

منشورات وبوسترات

بوسترات

PEDESTRIAN RIGHTS حقوق المشاة

إعلان الحملة على الموقع

KAMASHTAK.COM

للتبليغ

للتبليغ عن حالة:

١- زور موقع: www.kamashtak.com

٢- سجّل دخولك

كزائر مسجّل

أو

كمجهول

للتبليغ عن حالة

٣- إضغط على "حقوق المشاة"

٤- إختر "بلّغ عن حالة" Report a Violation

٥- حدّد محتوى تقريرك

٦- حمّل الصور والفيديو

٧- حدّد الفئة وأكمل البيانات ثم أرسل

PEDESTRIAN RIGHTS

حقوق المشاة

التقرير السنوي حول العمل الميداني لحملة كمشتك

التقرير

لا ندعي أن مبادرتنا هذه على مدى سنتين قد حلت المشكلة بالكامل، ونعي تماماً أن إنتشار ثقافة حكم القانون وإحترامه تتطلب وقتاً أكثر وتعاون بين السلطات والمشرعين والمواطنين قد يمتد لسنوات طويلة، حيث تشكل مبادرة كمشتك ومثيلاتها نوع من التراكم الإيجابي لجهود نشر الوعي وإحترام القوانين.

من الإيجابيات الملموسة مؤخراً، هو بدء التجاوب من قبل بعض مؤسسات الدولة كالأمن الداخلي وغرفة التحكم المروري والجيش، حيث تمت معالجة العديد من الحالات المبلغ عنها عبر وسائل الإعلام الإجتماعي والمواقع الإلكترونية وتطبيقات المحمول، مما يدل أننا دخلنا مرحلة التواصل المباشر بين المواطن من جهة والسلطات من جهة أخرى وإن كان ذلك بشكل تدريجي وبطيء إنما يبشر بالخير.

سوف تتابع «كمشتك» في نسختها الثالثة العمل على المواضيع المثارة سابقاً، كما سيتم العمل على مواضيع جديدة، فالإنتهاء من العمل الميداني المتعلق بحملة معينة لا يعني إنتهاءها بل ستستمر المتابعة حتى تحقيق النتائج المرجوة.

تحدثنا بإسهاب عن التبليغ الإلكتروني وأهميته التي يكتسبها يوماً بعد يوم، لكن «كمشتك» لم تكتفي بهذه الوسيلة لتحقيق أهداف حملاتها، فلطالما لجأت إلى أفكار مبتكرة في عملها الميداني كان أخرها «كمشتك موبيل»، سيارة البيتل المجهزة بمكبرات الصوت التي تجول لحث المواطنين على إحترام القوانين وخلق تواصل مباشر بين المخالف والمواطن المتضرر، كل ذلك في إطار حضاري وفريد يختصر مسافات التخاطب الإلكتروني و يحاول لمس المشكلة والتوعية من أجل تجنبها في مهدها.

تبقى حملة «كمشتك» بجميع إمكانياتها بما في ذلك موقعها الإلكتروني، في خدمة قضايا المجتمع المدني ومؤسساته وذلك عبر مد يد التعاون على مستويي العمل الميداني والتكنولوجي، على سبيل المثال لا الحصر، عبر تخصيص أقسام من الموقع لجمعيات بحاجة لنظام تبليغ إلكتروني من أجل دعم قضاياها من دون أي مقابل.

إن أهداف العمل المدني، لا تتحقق في كمالها
بغير إطار من النضال الإجتماعي اليومي

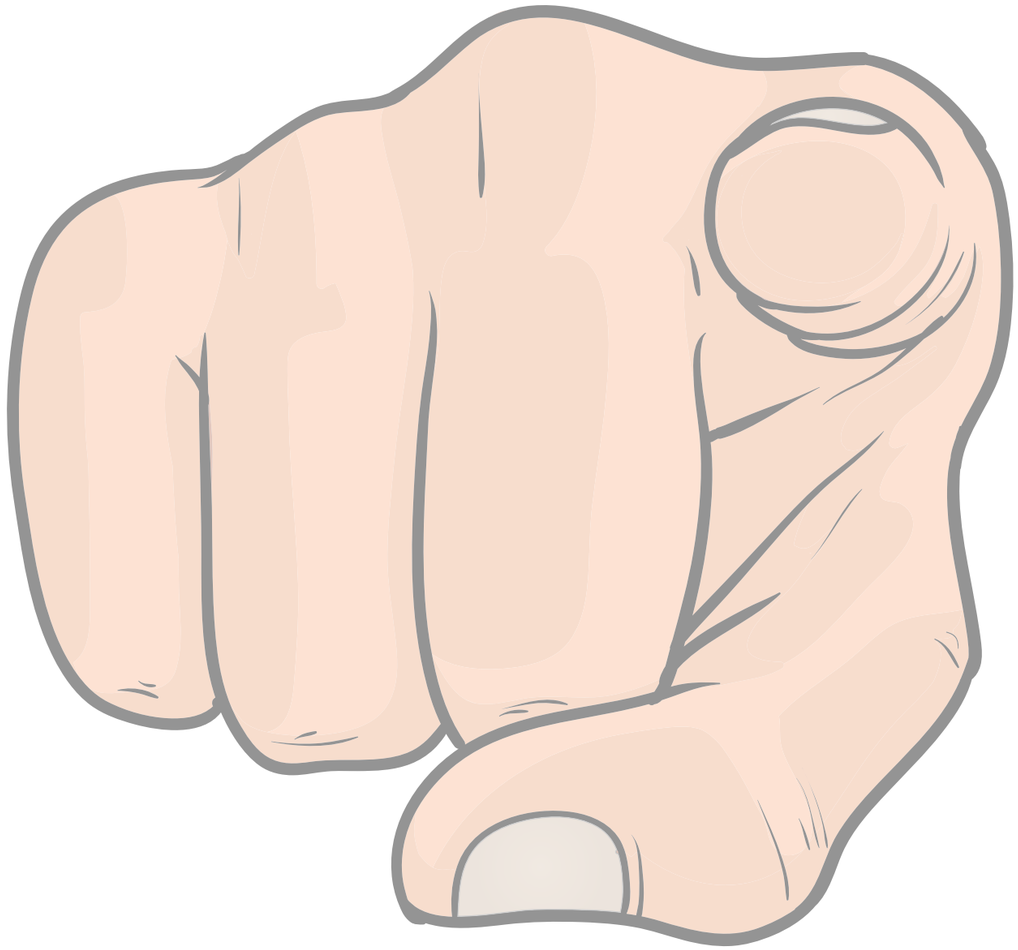

الجمعية المعلوماتية لخدمة المجتمع المدني ITvism
/itvism /itvism info@itvism.com www.itvism.com

حملة كمشتك Kamashtak Campaign
/kamachtak /Kamashtak info@kamashtak.com www.kamashtak.com

78889568

حالة الطرقات
الإنارة
ROAD CONDITIONS
Street Lights

"The world is a dangerous place, not because of those who do evil, but because of those who look on and do nothing"

Albert Einstein

حقوق المشاة
PEDESTRIAN RIGHTS